

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٤٠

الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

وهي منظمة لديها الرغبة والقدرة على مواجهة متطلبات وتحديات الألفية الجديدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/57/387 و Corr.1)

لكن تعزيز الأمم المتحدة لا يمكن أن يتحقق بالكامل دون توفر شرطين مسبقين أساسيين هما: وضع جدول أعمال يركز على القضايا الأساسية في العالم وإصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. وقد نجحنا في وضع جدول أعمال مناسب. وإن برنامج عمل المنظمة، كما ورد في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة (A/57/387)، والذي يشمل أيضا تعزيز حقوق الإنسان وتحسين شؤون الإعلام يستحق كل دعم منا.

السيد نيكولوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الممثل الدائم الذي يتعذر عليه حضور هذه الجلسة الصباحية. في إعلان الألفية، قدمت الأمم المتحدة للعالم رؤية للقرن الجديد. وكانت تلك الرؤية مرتبطة بأهداف قابلة للقياس شملت أهدافا محددة ومقيدة بزمان معين. وبالإضافة إلى ذلك، أعد الأمين العام خارطة طريق (A/56/326) بشأن التدابير المطلوبة لبلوغ الأهداف الإنمائية التي وضعها إعلان الألفية.

وحققت الأمم المتحدة إنجازات رائعة أيضا في تعزيز قدرتها في مجال مكافحة الإرهاب وفي مجالين أساسيين آخرين هما تمويل التنمية والتنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت هناك نقطة ضعف في جدول أعمالنا، فلا بد إذن من تحديدها مع أوجه النقص الأخرى وأسباب التأخير التي تعطل إصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

وإلى جانب تمديد أهداف التنمية الجديدة، وإصلاح عمليات السلام، وتعزيز التماسك. وبناء شراكات جديدة، يمثل الدليل التفصيلي أحد الملامح الجديدة للأمم المتحدة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

خلاصة القول إن ما وصفه ريمون آرون بأنه نواة الضمير العالمي ينبغي أن تصبح العنصر الرئيسي المكون لتعميق عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وطبقا لما جاء في الميثاق، يقوم الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة على ثلاث ركائز أساسية هي الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة التي لا بد من التشديد على أن لها أهمية تساوي أهمية الجهازين الآخرين. ولكن على العكس من ذلك، يجري النظر على نحو متزايد إلى الجمعية العامة على أنها أضعف ركيزة في الركائز الثلاث تلك. وتنشأ مشكلتها الرئيسية فيما يبدو مما يمكن تحديده بحالة القصور الذاتي التي لا يمكن إنهاؤها على الرغم من اتخاذ قرارات عديدة بشأن إعادة تنشيطها منذ الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة.

إن الإشارة واضحة كل الوضوح. فلكي نعيد تنشيط الجمعية العامة لا بد لنا من أن نجد السبل والوسائل الكفيلة بإعادة تشكيل وإعادة هيكلة جدول أعمالها، وأساليب عملها، والمسائل الإجرائية المتبعة فيها. وينبغي للجمعية العامة ألا تمارس مهامها كهيئة موسمية. بل يتعين عليها أن تقوم، مع هيئاتها العاملة مثل الرئاسة والمكتب ونحو ذلك - بالاضطلاع بدور أنشط في وضع ونشر وتنفيذ سياسات الأمم المتحدة تجاه القضايا العالمية التي يجب أن تكون الهدف الأساسي لأنشطتها. ويجب اعتبار التدابير الأخيرة التي تستهدف تحسين بعض أساليب عمل الجمعية العامة خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

وفي إعلان الألفية التزمت الدول الأعضاء التزاما قويا بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وأعادت التأكيد على المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة.

إن قيامك، سيدي الرئيس، بوضع هذه المسألة على رأس الأولويات القصوى في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، فإنك لم تلب توقعاتنا فحسب، بل أتحث لنا أيضا فرصة لاستعادة الزخم اللازم لإصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. ولكي تنجح هذه العملية، من الضروري أن يكون هناك التزام كامل من الدول الأعضاء بالإضافة إلى عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وعمل الميسرين في المشاورات مفتوحة العضوية بشأن إعادة تنشيط عمل الجمعية العامة.

ومن الحتمي أن نسلم خلال المداولات حول تعزيز الأمم المتحدة بأن هذه المسألة تتجاوز المصالح الوطنية لكل دولة بمفردها. وإذا أردنا أن تكون الأمم المتحدة منظمة أكثر جدوى وقوة وفعالية في عصر العولمة، فلا يجوز تركها تنقلص إلى مجرد مجموع المصالح الوطنية. تلك الضرورة ينبغي أن نتخذها كنقطة انطلاق لتنفيذ هدفنا الذي يتوخى إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن نسترشد بحقيقة أن الإصلاح الكامل للأمم المتحدة لا يمكن أن يتحقق بدون التوسيع المتزامن لمجلس الأمن، وإعادة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز جهاز الإدارة والتنظيم في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بهدف الإصلاح الشامل، ينبغي أن نسعى إلى تحرير الأمم المتحدة تحريرا كاملا باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف لها جمعية عامة لا يعاد تنشيطها فحسب، بل تصبح قادرة أيضا على استخدام قدراتها الكاملة؛ ومجلس أمن يمثل العضوية الكاملة للأمم المتحدة تمثيلا حقيقيا؛ وأمانة عامة يتم تبسيط عملها على نحو يجعلها تستجيب لاحتياجات ومصالح جميع الدول الأعضاء.

ومصادقية ومشروعية مجلس الأمن. وللنهوض بحكم عالمي، يحتاج مجلس الأمن، كما قال زميلنا السفير فينتو ممثل إيطاليا وأصاب القول في النقاش السالف ذكره - إلى قيادة حقيقية تستند إلى رؤية جماعية مصالح وقيم مشتركة.

ثمة شعوب كثيرة، من بينها شعب جمهورية مقدونيا، تتشاطر رؤية عالم يجب أن ينتقل من مرحلة الترابط الحالية ليصبح مجتمعاً عالمياً متكاملًا له مستقبل مشترك، ومسؤوليات مشتركة. ويتمتع برحاء مشترك، والأهم من كل شيء يتمتع بقيم مشتركة. هل يمكن لأحد منا أن يتصور وجود مثل هذا النموذج من التقدم بدون وجود منظمة مثل الأمم المتحدة؟ أنا شخصياً لا يمكنني تصور ذلك. وهل يمكن لأحد أن يتصور أن الأمم المتحدة يمكنها أن تخدم تلك المقاصد بدون إصلاح عميق لهيئتها الرئيسية. بما يتمشى تماماً مع تلك الرؤية؟

إن كثيراً ما أشير خلال مناقشاتنا حول تعزيز الأمم المتحدة، إلى الضرورة القصوى لجعل المنظمة هيئة فعالة وكفؤة. وفي هذا السياق اسمحو لي بأن أقتبس مما قاله السفير بركنس زميلي السابق، في هذا الخصوص: "أن يكون عملك فعالاً يعني أن تفعل الشيء الصحيح، وأن تحقق الكفاءة في عملك يعني أن تفعل الشيء الصحيح". فلنجعل هذه الكلمات الحكيمة مرشداً لنا ونحن نسير في مسعانا النبيل لإصلاح الأمم المتحدة.

السيد ستانليك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير بلادي للأمين العام على الجهود التي يبذلها من أجل زيادة توسيع نطاق إصلاحات الأمم المتحدة وتحديثها. إن تدابير الإصلاح المبينة في تقرير الأمين العام (S/2002/387) تعتبر إسهاماً ضرورياً وقيماً في مجال تنفيذ الأهداف النبيلة لإعلان الألفية.

ولا يمكن لأحد أن يتصور كيف يمكن ضمان ذلك الدور دون أن يتم إصلاح بالغ الأثر للجمعية العامة.

ومما لا شك فيه أن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة مسألة أساسية في النقاش الجاري حول الإصلاح. ويبدو أن التعاون والتنسيق بشكل وثيق بين هاتين الهيئتين أمر ضروري، خصوصاً في المسائل ذات الأهمية الحيوية للمنظمة بأسرها. ولو اتفقنا مع تقييم زميلنا السفير محبوباني ممثل سنغافورة بأنه توجد علاقة تكافلية جوهرية بين مجلس الأمن والجمعية العامة، فلا بد لنا إذن من أن نوافق على ضرورة إعادة هيكلة الجمعية العامة بدلاً من مجرد إعادة تنشيطها. فهذا هو السبيل الوحيد للمحافظة على التوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة بعد إصلاحهما.

وخلال النقاش الذي دار مؤخراً حول تقرير مجلس الأمن، أبدت عدة وفود التزاماً واضحاً بضمان جعل الإصلاح يشمل توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، وتحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه، وإضفاء طابع التوازن والتمثيل الدقيق والشرعية عليه، كما يعبر عن الواقع المعاصر.

وفي نفس الوقت، نتفق مع التحذيرات ضد الحلول التي تستخدم بدائل مؤقتة مثل التحذير الذي أشار إليه السفير شوماكر ممثل ألمانيا. وفي رأينا السبيل الأكثر فعالية لتلافي ذلك هو أن يتم الإصلاح من خلال عملية تدريجية. ويجب ألا ننسى أننا مسؤولون في نهاية المطاف عن إيقاع عملية الإصلاح ونطاقها.

إن الدول الأعضاء هي التي في مقدورها أن تقرر مقدار الجرعة من الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى نتيجة ناجحة لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى، يجب أن ندرك حقيقة أن ما يتعرض للخطر هنا هو سلطة المنظمة بأسرها

البيان الذي أدلت به السفارة لوي، ممثلة الدانرك، التي تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة.

وفي هذه المرحلة من النقاش، أريد أن أشارك الدول الأعضاء بعض الملاحظات والتعقيبات العامة حول المسائل الواردة في الوثيقة A/57/387 والتي تعتبرها حكومة بلدي ذات أهمية. ونبدأ بفرضية الأمين العام الذي ما فتئ يكررها: "إصلاح الأمم المتحدة ليس حدثاً وإنما عملية مستمرة". ونأمل أن تضيف هذه المبادرة الجديدة زحماً إلى عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأن تُبنى على ما تحقق من إنجازات ودروس مستفادة، وأن تركز على أهداف محددة أغراض يمكن إنجازها وقياسها.

وتحقيقاً لذلك، لا بد من تعزيز وتقوية الثقة المتبادلة والتعاون والتشاور بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. فهذا شرط أساسي، لأن الإصلاح ونجاحه مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء والأمانة العامة.

ويرى وفدي أن قوة التقرير بشأن الإصلاح تكمن في تركيزه على مجموعة منتقاة من المواضيع وتوافيه للميل الطبيعي إلى الإفراط في تناول كل شيء، بمعنى شمول ممارسة الإصلاح لعدد مفرط من المواضيع في آن واحد. ووثيقة الإصلاح تحدد الأهداف والمقاصد التي ينبغي تحقيقها. ونحن نرحب بالتواريخ المحددة المقترحة لعدد من الإجراءات ونعتبرها خطوة صحيحة نحو رفع مستوى التحديد في عملية الإصلاح.

إن تحليلنا للوثيقة التي اشتملت على برنامج لإجراء المزيد من التغييرات يفضي بنا إلى نتيجة مفادها أنها تبين عن حق الحالة الراهنة، وتقدم تشخيصاً مقنعاً لأوجه القصور الموجودة. وحتى هذه النقطة، يمكن أن يكون هناك اتفاق بين الأمانة العامة ومعظم الدول الأعضاء، إن لم يكن كلها. وعندما يتعلق الأمر بالإجراءات المقترحة الرامية إلى تحقيق

إن إصلاح الأمم المتحدة وجعلها تتكيف على نحو يمكنها من تلبية المتطلبات والاحتياجات الحالية أمر يمكن وينبغي السعي إليه على مستويات مختلفة. وخلال المناقشة العامة في هذه الدورة بالذات، طالب وزير خارجية جمهورية بولندا السيد فلادزيميرز سيموزفيدز بوضع وثيقة يمكن اعتبارها مساراً جديداً للأمم المتحدة في فجر القرن الحادي والعشرين يمكنه أن يتيح زحماً جديداً لمبادئ الأمم المتحدة وأجهزتها وآلياتها، ويجعلها أكثر قدرة على التصدي للتحديات التي تهيمن على حياة المجتمع الدولي اليوم. (انظر A/57/PV.8، ص ٢٠).

وقد تم تحديد أربع مجموعات للمشاكل الأساسية، واقترحت آلية مناسبة، في شكل فريق من الشخصيات البارزة، بصورة أولية. ونحن نريد أن نتشاور بشأن كل هذه الأفكار مع جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونخطط علماً على النحو الواجب بأن اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام تركز على مجموعة من إجراءات الإدارة والكفاءة، وذلك في نطاق مسؤوليته وصلاحياته، وتهدف إلى ضمان تقديم خدمة أفضل للدول الأعضاء. وبالتالي، فإن النطاق السياسي الرئيسي لإصلاح الأمم المتحدة يقع في إطار اختصاص الدول الأعضاء، ومن ثم فإنه يقتضي تضافر جهود تلك الدول.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا على مبادرتكم التي جاءت في الوقت المناسب لعقد المشاورات غير الرسمية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي سمح، قبل هذا النقاش، بتبادل الآراء وإجراء حوار بشأن اقتراحات الإصلاح بين الدول الأعضاء ونائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت.

وتتابع بولندا هذا النقاش بكل اهتمام وتنشاطر الكثير من الآراء المعرب عنها خلاله. ونؤيد، بشكل خاص،

تحديد الأنشطة المهمة أو ذات الأثر الهامشي أو غير المؤثرة. ولم يكن عنوان هذه القرارات دبلوماسياً جداً، بل ربما كان سلبياً أو يحمل شيئاً من الإساءة وكان من الممكن تغييره. ولكن الفكرة وراء تلك العملية فكرة صائبة ويمكن تطبيقها بشكل أفضل تمشياً مع متطلبات عالمنا اليوم.

وأسوق مثالا على الإجراءات التي تحظى بكامل دعمنا، وهو الإجراء ٥، الذي يهدف إلى تعزيز القدرة الإدارية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. فهذا مجال من مجالات أنشطة الأمم المتحدة اكتسب فيه بلدي بعض الخبرات في السنوات الأخيرة، ومؤخراً من منظور رئاسة لجنة حقوق الإنسان. ونحن نترقب استنتاجات وتوصيات محددة تركز على نتائج الاستعراض الإداري الذي طلبته الجمعية العامة والذي يكمله حالياً مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وأسوق مثالا على مجموعة الإجراءات التي تساور بولندا بعض الشكوك والتحفظات بشأنها وهو الإجراء ٨، الذي يُقترح فيه ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شكل محاور إقليمية، بدءاً بأوروبا الغربية. والحجج التي تساق تأييداً لذلك الإجراء، الذي يعني إغلاق بعض المراكز الإعلامية، هي الترشيد وخفض الكلفة. ولكن خبرة بولندا بالمراكز الإعلامية التابعة للأمم المتحدة تثبت أن هذه المراكز أداة قوية تحت تصرف المنظمة وتقوم بدور رئيسي في وظيفة التوعية والاتصال بالمجتمع المدني، وتعريف الجمهور العام بأنشطة الأمم المتحدة. وتمثل هذه الأغراض جزءاً حيوياً من الهيكل الجديد لإدارة شؤون الإعلام، والمشار إليه في الإجراء ٦. والقرارات المتسارعة بإغلاق المراكز التي تؤدي عملها بطريقة جيدة باسم الترشيد والتوفير المنتظر - وهو ما ينبغي تحديد جدواه أولاً - يمكن أن تضر أكثر مما تنفع. وبالتالي، نود أن نقترح اتباع نهج حذر. فإذا قرر الأمين العام أن يمضي قدماً في نيته بشأن إنشاء محور إقليمي للإعلام في

تلك المقاصد، فإن بولندا تؤيد معظمها تأييداً تاماً، وتود أن تقترح توسيع نطاقها في نهاية المطاف. أما بالنسبة لبعض الحالات الأخرى، فإننا نود الحصول على المزيد من التوضيحات التي قد تبدد شكوكنا.

ونحن نوافق على فحوى الإجراء ١، الذي يعلن فيه الأمين العام أن ميزانيته البرنامجية القادمة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ستعكس الأولويات المتفق عليها في جمعية الألفية. وفي هذه المرحلة فإن إعلان النوايا هذا يرتبط بعدد من الإجراءات الأخرى ويتمشى معها، وهي إجراءات ترمي إلى تبسيط عملية التخطيط والميزنة، وإدخال التحسينات التي تقتضيها الميزنة التي تركز على النتائج، وتوسيع مفهوم عمليات حفظ السلام. إلا أن مجموعة الإجراءات هذه التي تعكس، مجتمعة، مفهوم الإدارة على أساس النتائج، تستدعي استعراضاً فنياً أوثق على مستوى الخبراء.

ويقترح الأمين العام أيضاً أن يحدد مفهومه السابق بشأن الأحكام التي تقضي بإعادة النظر بعد مدة معينة، والتي واجهت تحفظات في السنوات السابقة. وفي هذه المرحلة، نريد أن نبيّن أنه قد يكون من المفيد أن نستعرض أيضاً الكيفية التي يمكن بها مواءمة الاحتياجات الجديدة الناشئة والبرامج والأنشطة الإضافية الجديدة من خلال تبسيط عمليتي التخطيط والميزنة. ويمكن القيام بذلك عن طريق تحديد المشاريع والأنشطة القائمة غير ذات الأهمية الفورية، والأقل أثراً والتي يمكن تأجيلها أو يمكن أن تنفذها أي منظمة دولية، أو مؤسسة علمية أو تدريبية أخرى أو المجتمع المدني. وإن التقنية القائمة على النتائج، التي تركز على الأثر الناتج وتحقيق نتائج يمكن قياسها، تمكّن الآن وأكثر من أي وقت مضى من تحديد تلك الأنشطة. ويمكن إعادة توجيه الموارد التي تُحرر بهذه الطريقة إلى مجالات جديدة أو المجالات ذات الأولوية المتقدمة. وقد ترغب الجمعية العامة في النظر مرة أخرى في عدد من قراراتها المتخذة بتوافق الآراء، بغية

وتتمثل المهمة الرئيسية اليوم في تحديد أهم المجالات التي يمكن فيها تحسين أعمال الأمم المتحدة من أجل تعزيز إمكانيات المنظمة قدر الإمكان لتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في إعلان الألفية، وفي الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ولا شك أن اعتماد هذه البرامج والوثائق السالفة الذكر مؤخراً قد فرض مسبقاً ضرورة الدقة في تحليل جميع أنشطة المنظمة وتقييمها، بما فيها إعادة توزيع الموارد المالية.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقديم الأمين العام في العام القادم مشروعاً منقحاً للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى الجمعية العامة للنظر فيه، حتى تتجلى في هذه الوثيقة الأولويات التي نصت عليها المؤتمرات الدولية الآتية الذكر. و نرجو استناداً إلى مشروع الميزانية البرنامجية المنقح وتنفيذ إعلان الألفية، علاوة على القرارات المتخذة في مونتيري وجوهانسبرغ، أن نبرز مبادئ التكامل والعالمية.

ويرى وفد بيلاروس أنه ينبغي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة إلى جميع الأهداف الموضوعية في إعلان الألفية، والتي زادت القرارات المتخذة في مونتيري وجوهانسبرغ الكثير منها تحديداً.

وتغطي الأهداف السالفة الذكر كما هو معروف نطاقاً واسعاً من المهام في مجالات من قبيل التغلب على التخلف الاجتماعي والاقتصادي واستئصال شأفة الفقر، وحماية جميع حقوق الإنسان وتشجيعها، بما فيها الحق في التنمية، والتدابير المتخذة في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح، وحماية البيئة.

وننوه مع الاهتمام باعتزام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إعداد خطة لتعزيز أعمال الأمم

أوروبا الغربية، فإننا نوصي بأن يقتصر ذلك على مشروع رائد محدود فحسب. وفي الوقت المناسب، ينبغي تقييم نتائج ذلك المشروع وأثره على النحو الواجب وعرضه على الدول الأعضاء قبل اتخاذ إجراءات أخرى بشأن تلك المسألة.

إن النقاش المفصل الذي جرى بالأمس ويجري اليوم قد زاد من فهمنا وتقديرنا لمرحلة الإصلاح التي نشهدها الآن. وهناك عدد من الإجراءات المقترحة ذات الطابع الفني المعقد والتي تحتاج إلى مزيد من النقاش المفصل بين الخبراء. فمواضيع مثل إصلاح عمليتي التخطيط والميزنة وإدارة الموارد البشرية وإدارة المؤتمرات، من الأفضل أن تناقش في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة. وبالمثل، هناك مواضيع أخرى يمكن أن تُدرس بشكل مفيد في اللجان الرئيسية الأخرى للجمعية العامة.

وإذا اعتمدنا الممارسات السابقة مرشداً، لا بد أن تقرر الجمعية العامة في وقت من الأوقات مدى الحاجة إلى إنشاء آلية مكرسة - أو فريق عامل لمتابعة تطوير تفاصيل تدابير الإصلاح وإجازتها. ويعرب وفدي عن استعدادنا للمشاركة في هذه المساعي بقدر استطاعتنا.

السيد سيكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن صادق امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، للتقرير الذي قام بإعداده. وينوه وفدي باعتزام الأمين العام المضي في تحسين المنظمة والمواءمة بينها وبين المتطلبات الحديثة للدول الأعضاء والتحديات الجديدة التي يفرضها عصرنا. ولا يزال الإصلاح الشامل للأمم المتحدة أحد العناصر في عملية تطور منظومة الأمم المتحدة. ولن تتمكن المنظمة من التحرك قدماً للأمام في حل أعنى مشاكل هذا القرن ما لم يكن لديها تسليم مشترك بالقواعد والهياكل التي ينبغي أن تضيفي على أنشطتها مزيداً من الاتساق والثبات، وفوق كل شيء، الكفاءة.

أنشطة إدارة شؤون الإعلام والعمل على توفير خدمات المعلومات للدول الأعضاء.

ولا يجوز أن تغطي ضرورة إجراء الإصلاحات الهيكلية داخل نطاق الأمم المتحدة على التدابير الرامية إلى ترشيد الجوانب التنظيمية لأنشطة الأمم المتحدة. ومن الجدير باهتمام خاص في هذا الصدد التدابير المقترحة لمواصلة تحسين وترشيد عملية إعداد التقارير وتقديمها.

ونتفق بصفة عامة مع النهج المتمثل في تخفيض عدد التقارير والنهوض بنوعيتها. وتؤيد بيلاروس مطمح الأمين العام في أن يجعل التقارير أكثر اتساما بالتحليل وأكثر إفادة وأكثر تركيزاً على التدابير المقترحة والموصى بها. وفي الوقت ذاته، نرى من المهم في إعداد التقارير التقيد بمبدأ النظر في الحالات كل على حدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لرأي البلدان التي يُطلب التقرير لأجلها.

ولا يمكن تحقيق إصلاح الأمم المتحدة بدون تغيير نظام التخطيط وإعداد الميزانيات، وهو يتطلب تحليلاً واستعراضاً بشكل جدّي من أجل إعادة تخصيص الموارد وفقاً لأولويات المنظمة التي يتم إقرارها.

ولا نملك سوى الإعراب عن ارتياحنا لأن بعض التحسن قد طرأ على الحالة المالية للأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة. ولا ينبغي أن ننسى في الوقت ذاته أن هذا يجري في إطار أخذ في الاتساع من أنشطة الأمم المتحدة التي تملّحها العولمة والتحديات الجديدة في الوقت الراهن.

ولا يمكن أن نتفق مع ما نراه في النهج الذي يتضمنه التقرير من مبالغة بعض الشيء في التبسيط فيما يتعلق بالنظر في مسألتي عمليتي الميزنة والتخطيط البالغتي التعقيد.

المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان على الصعيد القطري، وذلك بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية.

ونتوقع أن تبدي الجمعية العامة قدراً كبيراً من الاهتمام بهذه الوثيقة الهامة وأن توليها النظر الشامل.

كما نرجو أن تتخذ في أعقاب ذلك تدابير لتعزيز منظومة الأمم المتحدة تراعى فيها مصالح جميع الدول في مختلف مراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويلزم أن تيسر الأمم المتحدة نشوء اتجاهات مستقرة وغير قابلة للانتكاس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول، بما في ذلك عن طريق إدماجها بشكل فعال في الاقتصاد العالمي. وإلا فإننا سنظل نواجه حالات يتم فيها، بسبب الأزمات المالية الواسعة النطاق، مثلاً، استبعاد اقتصادات نامية متسمة بالدينامية لفرادى الدول إلى وضع المتلقي للمساعدات الإنمائية الدولية.

وتؤيد جمهورية بيلاروس مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بمواصلة تحسين أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام. ونتوقع نتيجة لإعادة الهيكلة المقترحة أن يتمكن موظفو إدارة شؤون الإعلام من تحسين نطاق المنتجات الإعلامية التي يعدونها، آخذين بعين الاعتبار خصوصية المناطق المختلفة وضرورة توفير المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة ذات الأهمية المباشرة لجمهور معين. وتشير خبرة بيلاروس في التعاون مع إذاعة الأمم المتحدة على توزيع المعلومات التي يطلع عليها الجمهور في بيلاروس إلى أن أكثر المواد فعالية هي المواد التي تؤخذ المصالح المحلية بعين الاعتبار في إعدادها.

ولدينا ثقة بأنه ينبغي أن نتوخى في إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تخصيص الموارد الكافية لكفالة استخدام تكنولوجيات المعلومات المتقدمة في

ونحن نقر بأن أسبقيات القرن الجديد، كما وردت في التقرير، هي تلك التي حددها إعلان الألفية (A/RES/55/2)، وهي على وجه التحديد الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم؛ والكفاح ضد الظلم؛ والكفاح ضد العنف والإرهاب والجريمة؛ والكفاح ضد تدهور موئلنا المشترك. ومع ذلك، يرى وفدي أنه لكي تصبح هذه الأهداف شاملة بالفعل، لا بد أن تكمل نتائج المؤتمرات الأخرى، مثل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

إن وفدي لعلى ثقة بأن السيناريو السياسي والاجتماعي - الاقتصادي السائد في العالم اليوم، في عصر العولمة هذا، يحتاج لمؤسسة متعددة الأطراف قوية وفعالة. ومن ثم نضيف صوتنا إلى أولئك الذين دعوا إلى ضرورة تعزيز وإعادة تأكيد المسؤولية الجوهرية المتمثلة في قدرة الأمم المتحدة على العمل الجماعي. وبالفعل، هذا هو المبدأ التوجيهي الذي قاد زعماءنا إلى اعتماد الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، فضلا عن تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. ولقد أدركنا أن اقتصاداتنا وهياكلنا السياسية لا تستطيع أن تنافس بمفردها في الحلبة الدولية.

ونلاحظ بقلق استمرار التمويل غير الوافي من ميزانية الأمم المتحدة العادية لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. وفي هذا الصدد، تدعو كينيا إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للموئل من خلال توفير التمويل الوافي والمنظم ليتسنى لهما تنفيذ ولايتهما بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ويطالب وفدي بمزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز التنسيق بين المقر والمكاتب الإقليمية. ونعتقد أن ذلك،

ذلك أن بيلاروس يمكن أن توافق على اقتراح تحويل خطة متوسطة الأجل إلى خطة تغطي سنتين فقط، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتبسيط إعدادها. بيد أننا نشك في ضرورة تحويل الأمين العام نقل الموارد فيما بين برامج الميزانية وبنودها في حدود ما نسبته ١٠ في المائة ضمن فترة ميزانية واحدة. وأود أن أشير إلى أن توزيع الموارد ونقلها بين البرامج مسألة بالغة الحساسية تعكس توازناً للمصالح بين المجموعات القطرية الكبرى.

وفي الختام، أود أنؤكد مجدداً استعداد وفد بيلاروس للتعاون البناء في النظر في المقترحات المقدمة من الأمين العام، استناداً إلى مصلحتنا المشتركة في إصلاح الأمم المتحدة، التي أكدها إعلان الألفية، وذلك بهدف تحويلها إلى منظمة عالمية حقاً وذات مؤسسات قوية لديها القدرة على التصدي للمسائل المعقدة التي يعلوها عصرنا.

السيد جالانغو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): لعلني في البداية أنقل إليكم تقدير وفدي للكيفية التي يدير بها رئيس الجمعية دفة مداولاتنا بشأن هذا الموضوع الهام. ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات". والتقرير جيد التوقيت، متسم بالشمول، ويوفر مبادئ توجيهية مفيدة لريادة الإصلاحات التي من شأنها أن تكفل تعزيز منظمتنا. ونعرب عن تقديرنا لإدراج الأمين العام في تقريره مجالات وجددها مختلف الوفود ذات أولوية وبحاجة إلى مزيد من الإيضاح.

ويؤيد وفدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به مصر في وقت سابق بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فضلا عن تأييد الورقة الغفل التي وزعت، وهي تحدد اهتمامات الدول الأفريقية. كذلك يؤيد وفدي البيان الذي أدلت به في وقت سابق فزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الهامة - خاصة المتصلة بالدول النامية - من الاهتمام الوافي الذي تستحقه.

ويرحب وفدي بمبادرة الأمين العام، الواردة في تقريره، فيما يتعلق بدعم حقوق الإنسان على مستوى البلدان من خلال ترشيد وتبسيط عمل هيئات معاهدة حقوق الإنسان، وتحسين أساليب عملها وإجراءاتها وتنسيق إدارتها. فذلك سيساعد على تحسين الحالة المالية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. لكن كينيا تود أن ترى إجراء انتخابات أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أساس إقليمي، بما يتماشى مع الممارسة القائمة. ويلاحظ وفدي أفكار الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٦ من التقرير ويطلب مزيدا من التوضيح، نظرا لأننا نرى أن اتخاذ مواقف مشتركة يمثل ممارسة عادية في إطار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

وتؤكد كينيا من جديد إيمانها بأنه ينبغي التشاور مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بأي خطط ترمي إلى توسيع ولايات الممثل المقيم وأن تتوافق جميع أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية مع مبادئ الحياد وتعددية الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، أن كينيا مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه ينبغي التشاور مع الدول الأطراف في مختلف المعاهدات بصدد التدابير المتخذة لتبسيط إجراءات إعداد التقارير والالتزامات. ورغم أن هناك ميزة للتقرير الفردي، ينبغي المزيد من توضيح الطابع العملي لذلك الاقتراح بالتشاور مع الدول الأعضاء، مع مراعاة الولايات المنشئة للإجراءات الخاصة.

ويرحب وفدي بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الكفاح ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وكما تدرك الجمعية، لقد ظلت القارة الأفريقية متأثرة بصورة خطيرة بذلك الوباء، والذي عكس مكاسبنا الإنمائية خلال العقود

سيزيل تداخل وتكرار الجهود وسيضمن فعالية التكلفة. ونحن نؤيد اقتراح مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع خطة تنفيذية لتعزيز وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية. ومع ذلك، ليكون ذلك فعالا، يجب أن يكون مصحوبا بتوفير الموارد الواقية من جهتي الموظفين والتمويل على جميع المستويات.

ويود وفدي أن يطلب مزيدا من التوضيح بشأن ولاية مكتب مستشار الأمين العام للمهمات الخاصة في أفريقيا، لا سيما دوره فيما يتعلق بمتابعة الشراكة الجديدة. وتؤيد كينيا بالكامل رأي المجموعة الأفريقية في أنه ينبغي أن يكون هذا المكتب دائما في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل معالجة الاهتمامات الأفريقية على أساس مستمر ودائم.

وفيما يتعلق بإصلاحات الجمعية العامة، تؤيد كينيا تأييدا كاملا الإنجازات المحرزة حتى الآن، وترحب بتعديل القاعدة - ٣ من النظام الداخلي والذي نتج عنه انتقال سلس من الدورة السادسة والخمسين إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة عقب الانتخاب المبكر للرئيس ونواب الرئيس. ونطالب بأن تأخذ هذه الحركة طابعا مؤسسيا.

وتعتقد كينيا أن على الجمعية العامة أن تضطلع بدورها كجهاز أساسي للأمم المتحدة كما تدعو إلى تنسيق العمل والتفاعل بين الجمعية العامة والأجهزة الأخرى، خاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويؤيد وفدي بالكامل الاقتراح القائل بأنه ينبغي استعراض البنود والقرارات بغية تخفيض عددها. ونرحب باقتراح النظر في بعض البنود كل سنتين وتجميع البنود المتعلقة بقضايا مشتركة وذلك كوسيلة لضمان الاقتصاد في الوقت والتكاليف. ونحث على توخي الحذر حتى لا تحرم القضايا

العام أن يضمن استدامة وتعزيز استخدام تسهيلات المؤتمرات وخدماتها في مقر العمل الأخرى للأمم المتحدة، وخصوصا في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويقدر وفد بلادي التدابير التي اتخذها الأمين العام لتحسين وتعزيز قدرات استخدام تسهيلات المؤتمرات وخدماتها في نيروبي والتي حققت نتائج إيجابية حتى الآن.

ويؤكد هذا جدوى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بوصفه مركزا عالميا ومكانا هاما للتلاقي للمؤتمرات الدولية ولبرامج الأمم المتحدة وكذلك لهيئات حكومية أخرى. لذلك، يناشد وفد بلادي الأمين العام أن يتخذ خطوات عملية لتوسيع وتحديث تسهيلات مؤتمرات الأمم المتحدة في ذلك المركز نظرا للتحديات المتمثلة في النمو المتزايد في استخدام تلك التسهيلات والناجمة عن عدم كفاية متطلبات الموارد والقدرات اللازمة.

ونرحب أيضا بمقترحات الأمين العام بشأن تعزيز نظام تنقل الموظفين في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه الأمين العام إلى حقيقة أن مقصورات الترجمة الشفوية العربية والانكليزية ما زالت خالية منذ أن تقرر إنشاء دائرة دائمة للترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عام ٢٠٠٠.

وتؤيد كينيا تمام التأييد نية الأمين العام إجراء استعراض لنظام العدالة الداخلي بغية تحسين كفاءته، وإتاحة إجراءات عادلة ومنصفة للنظر في شكاوى الموظفين. ونناشد أمين المظالم الذي عين حديثا أن يفصل في القضايا المعلقة منذ زمن طويل والخاصة بحالات ظلم تعرض لها موظفون في الأمم المتحدة حاليون أو سابقون من بلدان نامية، ومنهم مواطنون من بلدي. ونشير بإحساس من القلق إلى حقيقة أن بعض هذه القضايا معلقة منذ أكثر من ١٠ أعوام.

الثلاثة الماضية وزاد مستويات الفقر. وقد أنشأت كينيا مجلسا وطنيا لمكافحة الإيدز، ونلاحظ بامتنان أن مستويات انتشار الوباء أظهرت انخفاضا ملحوظا منذ بداية برامج التوعية. ونحن على ثقة بأن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والمalaria سيسهم بدرجة هائلة في مساعيها للقضاء على هذا البلاء.

وكينيا بوصفها بلدا يشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويلتزم بها، ترحب بتنفيذ الاقتراحات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات حفظ السلام (A/55/305)، وخاصة فيما يتعلق بتحسينات البارزة المحرزة في قدرة المنظمة على نشر وإدارة عمليات معقدة لحفظ السلام وبناء السلام.

ويدعم وفدي الجهود الرامية إلى تحسين أنشطة الإعلام العام للأمم المتحدة وإلى تعزيز فعالية إدارة الإعلام العام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بإعادة هيكلة الإدارة، خاصة بإمكانية إنشاء مراكز إعلامية إقليمية.

وتدعم كينيا جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين فعالية المنظمة فضلا عن تبسيط إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالميزانية والإدارة. وفي إطار روح المساندة الإيجابية تلك، يود وفدي إبداء تعليقاته وآرائه عن التقرير كما يلي:

فيما يتعلق بعزم الأمين العام على تقديم ميزانية برنامجية منقحة تماما إلى الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٣، يشدد وفدي على الحاجة إلى ضمان أن تعكس الميزانية البرنامجية المنقحة الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والولايات التشريعية الأخرى.

وترحب كينيا بمقترحات الأمين العام حول إدارة المؤتمرات والاجتماعات. وفي هذا الصدد، طلبت من الأمين

المجموعات، وأثرى النقاش، وهو بذلك يكون قد وضع لبنة صالحة تمكّن من البناء عليها لحين اكتمال البناء المنشود. ولعل موضوع ترتيب الأولويات التي تحكم عمل المنظمة وأنشطتها وبرامجها يظل من التساؤلات المشروعة والتي نحتاج فيها لإجابات قاطعة ومحددة، إذ أن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في لقاء قمة الألفية قد وضعوا الأولويات الاستراتيجية التي تحكم المسار وتسير الطريق لمستقبل البشرية. والسؤال الذي يتبادر للذهن هنا هل أن تقرير الأمين العام بشكله المعروض أمامنا يرتب أولويات جديدة غير تلك المتفق عليها؟ وما هو مصير بقية الأولويات غير المشمولة في تقرير الأمين العام؟ ويعتقد وفدي كذلك بأن هناك الكثير من الموضوعات الهامة التي لم يتطرق إليها التقرير، والتي كنا نتوقع أن تأخذ حيزا مناسباً في التقرير، كالموضوعات المتعلقة بمجلس الأمن والقضايا القانونية، وذلك لأهميتها التي لا تخفى على الجمعية.

نشمن عاليا إيلاء الأمين العام اهتماما خاصا لتنفيذ إعلان قمة الألفية كما هو مقترح في الإجراء الأول من المقترحات. ومن المهم أن نذكر هنا بنتائج المؤتمرات الهامة التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين، ونذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وغيرها من اللقاءات التي أضافت لإعلان الألفية التزامات جديدة وأهدافا محددة لا بد من أخذها في الاعتبار خلال مناقشاتنا لهذا الموضوع.

وتقدر بلادي مساهمة الأمم المتحدة ووكالاتها في جهود تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، وهو ما يدفعنا إلى الترحيب بالآراء التي طرحها السيد الأمين العام في الإجراء الرابع عشر بشأن تعزيز عمل الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ولضمان نجاح المنظمة في القيام بواجبها على النحو المرجو، لا بد من الاهتمام بمكاتبها القطرية من

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أؤكد من جديد التزام وفد بلادي بإصلاح الأمم المتحدة وبما سيعقبه من تعزيز للمنظمة. ويحدونا الأمل أن تؤخذ القضايا التي أثارناها حتى الآن من أجل زيادة توضيحها بعين الاعتبار.

السيد عروة (السودان): في البدء نتقدم بخالص الشكر لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة لتقديمه لهذا التقرير الهام. ونحیی مبادراته الرامية لإصلاح عمل المنظمة في مختلف المجالات بغية تحسين كفاءتها وجعلها منظمة قادرة ومستجيبة لكثير من التحديات التي تكتنف عالم اليوم.

كما يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه السيد السفير أحمد أبو الغيط، المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة، نيابة عن المجموعة الأفريقية، تحت البند ٥٢ من جدول الأعمال المعنون "منظومة الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات".

لا بد من التسليم ونحن ننظر في عملية الإصلاح إلى أن جهود الإصلاح بطبيعتها تحتاج إلى تأن وبصيرة نافذة، وبالتالي تظل عملية طويلة وذات مراحل متعددة لا يصلح معها تخطي مرحلة للوصول للمرحلة الأخرى. ولكنها خطوات متتابعة ومتناغمة ومنظمة حتى نصل للأهداف المرجوة. ويؤكد وفد بلادي مبدئيا على مساندته لكافة جهود الإصلاح ونتطلع لمنهج إصلاح شامل في هذا السبيل يمكن من تحقيق مفهوم الإصلاح في أجهزة المنظومة الرئيسية، كالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، وطبيعة العلاقات الوثيقة التي تربط بين هذه الأجهزة.

لقد أفرز التقرير المقدم والمعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" العديد من الأسئلة. وشحذ التقرير الرؤى والأفكار، وحفز

من داخل وخارج المنظمة، مع تعويلنا كثيرا على ضرورة إعادة توزيع الموارد بغرض التوظيف الأمثل في خدمات التوثيق والنشر اليومية والدورية.

يؤيد وفدي الجهود الرامية إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة وانسياب أنشطة الإدارة والميزانية للمنظمة. ونأمل أن تعكس برامج الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

والتي ينوي الأمين العام رفعها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣، أولويات الخطة متوسطة الأجل التي دعت إليها قمة الألفية. ونرحب في هذا الصدد بمقترحات الأمين العام لإدارة المؤتمرات والاجتماعات دون التأثير على مناقشات تحسين أداء إدارة الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بواسطة اللجان المختصة.

وينظر وفد بلادي بعناية لطلب الأمين العام لإعطائه المزيد من المرونة والصلاحيات فيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد بين البرامج. وتتطلع في هذا الصدد إلى إنشاء الآلية اللازمة للمحاسبة والرقابة حتى يتسنى لنا دراسة الطلب بكافة جوانبه لمعرفة إيجابياته وسلبياته على الأنشطة والبرامج المنفذة. إن أي تفويض للسلطات ينبغي أن ينظر إليه على ضوء لوائح وأحكام وميثاق الأمم المتحدة بغية رسم صورة واضحة للتفويض وما يستتبع ذلك من مسؤولية ومحاسبة.

ويرحب وفدي بعزم الأمين العام على مراجعة النظام الحالي للعدالة الداخلية في المنظمة. ونعتقد بأن هذه الخطوة ستساهم بصورة ملحوظة في تحسين الفعالية وإضفاء جو من العدالة والتراهة والشفافية داخل المنظمة.

السيد ستايلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وأهنئ الأمين العام والفريق العامل معه على التقرير المعروض علينا اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولنائب الأمين العام لوزير فريشيت لتقديم التقرير إلى الممثلين الدائمين للدول. وتتناول

حيث سد النقص في الموارد البشرية وهيئة قدراتها لاستيعاب المسؤوليات الجسيمة. ولسنا بحاجة إلى التذكير بالتأثير السلبي لظاهرة تدي الموارد الأساسية على الأنشطة التنفيذية وبالتالي على البرامج التنموية للدول النامية. ولا بد من بذل الجهود لمعالجة هذه الظاهرة لتوفير موارد إضافية جديدة مستقرة وقابلة للتنبؤ.

يرحب السودان بمبادرة الأمين العام الرامية إلى دعم وترقية حقوق الإنسان على المستوى الوطني للدول. ويتفق السودان مع وجهة النظر الأفريقية حول ما ورد في تقرير الأمين العام بشأن مسائل حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالآتي: أولاً، ضرورة التمسك بعالمية وترايط حقوق الإنسان وعدم الانتقائية لدى تناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان؛ ثانياً، ضرورة الالتزام بالعرف المعمول به بشأن الترشيح لعضوية لجنة حقوق الإنسان وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل؛ ثالثاً، ضرورة التماس رأي الدول الأعضاء بشأن أي اقتراحات تتعلق بتوسيع ولاية الممثل المقيم للأمم المتحدة. كما أنه ينبغي أن تكون الأنشطة التنفيذية متسقة مع مبادئ الحيادية والعالمية والتعددية.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بما جاء في التقرير بشأن وضع موجّهات من شأنها تحسين طرق عمل الإجراءات الخاصة، فإننا نؤكد على أهمية مناقشة مثل هذه المقترحات مع الدول الأعضاء مع ملاحظة أن تكون متطابقة مع الولاية الممنوحة للإجراءات الخاصة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

أما بشأن ما ورد حول الإعلام فإننا نؤيد بشدة الدور المركزي للإعلام والمعلومات في عمل المنظمة، ومن ثم أهمية أن ينال أولوية في الإصلاح. وفي هذا نرى أن يتم إعداد برنامج عمل تنفيذي بميزانية يتم تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة. وأن يسبق إعداد البرنامج النهائي سلسلة من ورش العمل والدراسات المختصة من قبل الخبراء

نزعة الاستقطاب المتزايدة في لجنة حقوق الإنسان. وبلادي، التي تتمتع بمركز المراقب في تلك الهيئة، ما فتئت تدعو إلى الحوار بدلا من المواجهة، ونعتزم مواصلة التزامنا بالحوار البناء والصريح. وتنتظر سويسرا مع التأييد إلى الاقتراح الذي يدعو إلى تبسيط نظام تقديم التقارير إلى هيئات مراقبة المعاهدات. فلا بد من تبسيط نظام تقديم التقارير وجعله أكثر شفافية بالنسبة للدول واللجان والمجتمع المدني. ومن شأن تقديم تقرير قطري واحد أن يعطي صورة أوضح وأكثر واقعية وفعالية عن تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان.

أخيرا، ينبغي أن يوفر لميزانية الأمم المتحدة العادية ما يكفي من الأموال اللازمة لتغطية التكاليف التي تتكبدها هيئات مراقبة المعاهدات والإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان. ونحن ننتظر أيضا باهتمام كبير خطة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتحسين أساليب الإدارة، وعلى وجه الخصوص في مجال الموارد البشرية.

إن تحسين الإعلام العام جانب هام من جوانب الإصلاح. ونحن نشعر بقلق من أن مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان المتقدمة النمو، حيث أن النفقات مرتفعة جدا، تستحوذ على ٤٠ في المائة من الموارد المتاحة، ولهذا، نرحب بالاقتراح الخاص بإعادة هيكلة شبكة مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة حول محاور إقليمية. ونلاحظ بارتياح تفسيرات الأمانة العامة بأن إعادة الهيكلة هذه لشبكة الإعلام والخدمات المؤتمرات لن تضعف القدرات من ذلك المجال الخاص بمكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا.

وعلاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف سيتمكن من القيام بدور رئيسي في المستقبل فيما يتعلق بمحور إعلام الأمم المتحدة الأوروبي، ليس فقط لأن البنية الأساسية والمعرفة اللازمتين موجودتان فعلا، وإنما أيضا بفضل تقاليده العريقة في التعددية اللغوية

هذه الوثيقة مشاكل طال أمدها تتصل بنوعية وكفاءة إدارة البرامج، وتعالج عدة نقاط هامة ما فتئت سويسرا تهتم بها منذ وقت طويل. لذا، تقدر بلادي هذه المبادرة.

وكما قال الأمين العام عندما عرض برنامج الإصلاح، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد النظر في أنشطتها كيما تضمن أنها تتركز على أولوياتها، وأنها لا تبدد الوقت أو المال. ويتيح لنا المركز المحوري للمنظمة حسبما هو محدد في إعلان الألفية خيطا مشتركا هاما يتخلل كل جهودنا الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة. وبالتالي، يكون بإمكان الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أن تستجمع قوتها لمساندة أهدافنا المشتركة. ويرسم لنا إعلان الألفية خارطة الطريق الذي يجب أن نسلكه في إعادة هيكلة المنظمة والدخول في شراكات فعالة. ومن شأن تحليل أنشطة الأمم المتحدة من هذا المنظور أن يمكّن المنظمة من أن تركز جهودها وتستخدم على نحو أفضل مواردها البشرية والمالية المحدودة.

وتستهدف التغييرات الأخرى المحددة في التقرير تحقيق نفس الغاية. ومن هذه التغييرات وضع حدود زمنية لإنهاء المهام، وإصدار منشورات هادفة بشكل أفضل، ووضع تقارير أقل عددا وأكثر فائدة للدول الأعضاء، وعقد اجتماعات أقل تواترا وأكثر إنتاجية. ونفهم أن هذا التقرير المتعلق بتعزيز الأمم المتحدة لا يمس بأي حال من الأحوال أولويات الدليل التفصيلي لإعلان الألفية.

ومما يلقي الترحيب بشكل خاص بيانات الأمين العام ومقترحاته من أجل اتخاذ إجراءات بناء أكثر في ميدان حقوق الإنسان. فهي تستجيب لاهتمامنا بزيادة تعزيز الأدوات المستخدمة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وبلادي مستعدة للتعاون بشكل كبير في بحث هذا الموضوع. وتشاطر سويسرا الأمين العام قلقه إزاء الأخطار الناجمة عن

لتوفير الموارد الضرورية لضمان استمرار دوره باعتباره دعامة مركزية في النظام البيئي الدولي.

وفيما يتعلق بميزانية الأمم المتحدة، نحن نرى أن عملية التخطيط والميزنة لا تزال معقدة بشكل لا ضرورة له ويشارك فيها عدد كبير من الموظفين. ويجب أن تخضع لعملية الإصلاح لكي تصبح أكثر فعالية. ونود أن نرى قريبا ميزانية أقصر استراتيجية بشكل أكبر تعكس أولويات وبرنامج عمل المنظمة. ولقد أجريت إصلاحات مماثلة بنجاح في وكالات متخصصة كبيرة عديدة تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

إن سويسرا، بصفتها دولة عضوا جديدا في الأمم المتحدة، تشعر بقلق خاص بشأن عملية الميزنة الخاصة بعمليات حفظ السلام. فالأموال المخصصة لعدد كبير من الميزانيات المختلفة أكثر من ضعف الميزانية العادية. والأكثر من ذلك، أن هذه الميزانيات من الصعب تماما إدارتها في إطار نظم حسابية قطرية. ولهذا نؤيد تأييدا تاما توحيد ميزانيات البعثات، حتى ولو كان فقط لتحسين نوعية تقديرات الميزانية ميدانيا.

أخيرا، توافق سويسرا على ضرورة إصلاح المنظمات الحكومية الدولية. فالجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يعزز ليكون في وضع يتيح له القيام بعمله التوجيهي فيما يتعلق بجوانب التنمية الهامة المعقدة على نطاق العالم. وبلدي مستعد للمشاركة بشكل نشط في تحقيق هذا الهدف. ومن المهم بشكل خاص إعادة ترتيب أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مهمته البالغة الأهمية المتمثلة في ضمان متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، ومؤتمر قمة الألفية بوجه خاص.

ونحن نشترك أيضا في الرأي بأن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملا دون التعامل مع مسألة تشكيل

وجود وكالات متخصصة عديدة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى حكومية وغير حكومية.

وبالنسبة لتنسيق مكاتب الأمم المتحدة، نحن نفهم منطق الإدارة المتكاملة وضرورة التحديث. إلا أننا نرى أنه قد يكون هناك سبب يدعو للقلق إذا كانت التدابير المقترحة من شأنها أن تؤدي إلى بيروقراطية أكبر، أو إلى إنشاء وظائف رفيعة المستوى جديدة، أو إلى نقل الإدارة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف من المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى إدارة شؤون الإعلام العام في نيويورك.

ونحن مقتنعون أيضا بأن الإدارة السليمة لحفوضات عصبة الأمم، وهي منظمة ليست لها روابط تاريخية بنيويورك، حجة للإبقاء على المسؤولية عن هذه الحفوضات في جنيف.

هناك أولوية هامة أخرى للأمم المتحدة هي التعاون الإنمائي، ونحن نقدر غاية التقدير مختلف الاقتراحات المقدمة لتحسين الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. والصيغ التي يقترحها الأمين العام هي النتيجة المنطقية للمناقشات التي تجري في إطار الاستعراض الشامل للسياسات كل ثلاث سنوات. وسيكون من بواعث سرور بلدي إذا ما كان هناك مزيد من النظر في الأشكال التي قد يتخذها وجود الأمم المتحدة على المستوى القطري. ونحن ندعو الأمين العام إلى إعداد تقرير بشأن هذا الموضوع وإلى التقدم بتوصيات دون إغفال الحاجة الشديدة إلى الحفاظ على الطابع العالمي للأمم المتحدة.

وعلى نفس المنوال، هناك مجال آخر يمكن أن يستفيد من تحسين إدارة الموارد هو حماية البيئة، وهذا موضوع يحتل مكانة عالية في قائمة أولويات السياسة الخارجية السويسرية. وكما تم التشديد مؤخرا في قرار مجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي زيادة دعم الأمم المتحدة المالي للبرنامج

العملية وفي منافعها. والأمين العام يصف في موجزه في بداية التقرير المنظمة بأنها "تتطور مع مرور الوقت".

ومن أجل ضمان استمرار هذه العملية، نحو جعل الأمم المتحدة "أكثر كفاءة، وأكثر انفتاحاً، وأكثر إبداعاً"، تود إندونيسيا أن تؤكد ضرورة أن تظل الدول الأعضاء على وعي بأن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يعامل بصفته إصلاحاً للمنظمة كلها في مجموعها، وليس إصلاحاً لأجزاء منفردة منها في وقت معين.

وإن لم تنتهج نهجاً شاملاً وجامعاً - وهو مبدأ أساسي في عملية الإصلاح - فإننا نخاطر، بخسارة فادحة، بأن نكتشف فيما بعد أنه تم إهمال المجالات الرئيسية لأعمال المنظمة. ومع ذلك، يجب أيضاً أن نحرص على أن نلاحظ في هذا الصدد أنه لا يكفي أن نواصل العمل على أساس المقترحات والنوايا أو أن ننخرط في عملية الإصلاح من أجل الإصلاح في حد ذاته. وفي الماضي، طرحت عدة مقترحات لم تحقق أي إصلاح حقيقي.

ويعتقد وفد إندونيسيا اعتقاداً راسخاً أن إصلاح المنظمة لكي تتمكن من أداء مهامها بأقصى كفاءة قد يبدأ بالطريقة التي تنظم بها الأمم المتحدة أعمالها. وتحقيقاً لهذا الغرض، نؤيد المقترحات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره بهدف تغيير الإجراءات والعمليات داخل المنظمة والتوفيق بينها لكي يتيسر إجراء التحسين.

وبعد أن قلت ذلك، أنتقل الآن إلى الجوانب المحددة. من الأهمية القصوى في مجال السلم والأمن أن تستهدف جهود الإصلاح بدقة القضاء على مجالات التعاون التعددي التي تعرقل إحراز النجاح. وبعبارة أخرى، لا بد أن نواصل تحسين وتعديل سلوكنا الجماعي والفردى في إطار الأمم المتحدة تعزيزاً للهيكل والعمليات التي تسهم في تحقيق السلم والأمن.

وأساليب عمل مجلس الأمن. إن المجلس يجب أن يعكس العالم كما هو اليوم إذا كان يريد الإبقاء على سلطته ومصداقيته. ولهذا السبب، يؤيد وفد بلدي الزيادة المحدودة لعضوية المجلس لتجنب إضعاف قدرته على اتخاذ قرارات فعالة. ومشروع إصلاح مجلس الأمن بحاجة إلى قوة دفع سياسية جديدة.

في الختام، نود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا للأمين العام لاقتراحاته المتعلقة بالإصلاح. ونحن نؤكد له تأييدنا القلبي في تحقيق أهدافه. وأثناء ذلك، نتطلع باهتمام كبير إلى السنتين المائتين القادمتين وإلى تقديم ميزانية برنامجية منقحة تعكس الأولويات الجديدة للمنظمة.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أولاً

وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره الهام، "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات". وسأدلي بعدد من التعليقات العامة، وبعد ذلك أنتقل إلى بعض التعليقات المحددة.

إن إندونيسيا تهتم اهتماماً خاصاً بموضوع إصلاح الأمم المتحدة. وليس هناك شك في أن كل تقرير له هذا الطابع يمثل حجر زاوية هاماً في جهودنا لتحويل الأمم المتحدة إلى المنظمة التي تصورها مؤسسوها على النحو الذي أكدته زعماء العالم في إعلان قمة الألفية.

ونحن نرى أن مطالب التعددية اليوم تقتضي أن يقوم بإصلاح الأمم المتحدة إصلاحاً فعالاً كل أعضائها، وكل من يهتم بالسلم والتقدم الإنساني أيضاً. وإصلاح الأمم المتحدة، باعتبارها جهازاً حكومياً دولياً، ينبغي أن يستمر لتعزيز قدرتنا وطاقتنا في هذا الاتجاه.

وفي هذا الصدد، من المهم التفكير ملياً في أن إصلاح الأمم المتحدة كان معنا لعدة سنوات، ونحن نعتقد أن هذا وقت طويل بما يكفي لأن نبدأ التفكير بشكل حاسم في

بالتنمية، وبالتالي بالسلام. وجميع عملياتنا الحكومية الدولية، المترسخة على ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية، يجب أن تؤكد حتمية التنمية كشرط للوفاء بالتزامنا بإرساء السلام.

وبالمثل، يجب أن نعي دائما مسؤوليتنا عن عدد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتزامنا به. وهي أهداف محددة، وحددت لها أطر زمنية في حالة إعلان الألفية. ويرى وفد بلادي أن المبادرات التي نتخذها والأساليب التي تتبعها من أجل الإصلاح يجب ألا تنبع أو تستلهم من هذه الأهداف فحسب، بل أن تستجيب لها أيضا ذلك أنها أهداف واقعية وهم أفرادا حقيقيين في مكان ما - أفرادا ينتظرون من الأمم المتحدة أن تحقق توقعاتهم.

ونتيجة لذلك يجب أن نبقي مدركين أثناء عملية الإصلاح إن الإصلاح ليس هدفا في حد ذاته. وهناك هدف أساسي على نحو أكبر يبرر الإصلاح، وهو تعزيز عملنا والحصول على منافع التنمية والسلام. ولهذا فإن برنامج العمل، الذي يجب أن ينظم وفقا للأهداف المحددة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية، يجب أن يدعم جهود المنظمة في مجال التنمية.

ونرحب في هذا الصدد باقتراح الأمين العام بإنشاء منصب أمين عام مساعد إضافي لدعم تماسك وإدارة السياسات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا نود أن نؤكد أن ذلك ينبغي أن يضمن أن برنامج التنمية هو الأولوية القصوى للمنظمة.

وينوه وفد بلادي بالاهتمام الذي أولاه الأمين العام للقضايا والأنشطة المتعلقة بأفريقيا. ونؤيد بوجه خاص الاقتراح بأن تُسند إلى مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا مسؤولية تنسيق وتوجيه تقارير ومدحلات الشؤون المتعلقة بأفريقيا في الأمانة العامة، وبأن تحول إلى

وفي هذا الصدد، نوافق على ملاحظة الأمين العام، وهي أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن. وإذا كان لمجلس الأمن أن يواصل التمتع بمصداقيته في جميع أنحاء العالم، وهي مصداقية يحتاج إليها احتياجا شديدا في أعماله، فلا بد من استعراض حجمه وتكوينه وأساليب عمله، بالإضافة إلى قدرته على العمل، وعلى العمل بسرعة، وعلى أن يثبت أنه يستخدم نفس المعايير بالنسبة لكل بند يعرض عليه من بنود جدول الأعمال. والواقع أن من الأمور الحاسمة بالنسبة لمصداقية مجلس الأمن أن يكون قادرا على إصلاح نفسه إصلاحا شاملا، كما يطالب به عموم الأعضاء.

والأثر الفوري والواضح لذلك هو أن مصداقية المجلس تؤدي إلى رغبة الدول الأعضاء في تنفيذ قراراته أو في الإسهام بإسهامات أخرى في سبيل إرساء السلام، وبخاصة في حالات الصراع، واستعداد الدول الأعضاء لكل ذلك. والأهم أنه يجب أن يستمر إصلاح الجمعية العامة، بوصفها أهم هيئة تعددية في الأمم المتحدة. ويجب أن يعاد تنظيم وموازنة جدول أعمال أعمال الجمعية العامة، الذي يجري الإفراط في إثقاله بالبنود، عن طريق إدراج قضايا وليدة وجديدة تجعل الجمعية أقوى وأكثر فائدة في التصدي للتحديات الجديدة.

وفي هذا السياق، من المحتم أن ندعم علاقة الجمعية بالأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي تتمكن الجمعية العامة من إعطاء قيمة إضافية لأعمال المنظمة.

ومن الحقائق البديهية الآن أن السلام والتنمية مرتبطان. ومن المستحيل أن نحقق أحدهما دون الآخر. ولما كان السلام والأمن الدوليان يشكلان أول مصدر للقلق بالنسبة للأمم المتحدة، فإن التزامنا بالإصلاح هو التزامنا

الأعضاء. وإذ نشير بصفة خاصة إلى الاقتراح بإدماج الاستعراض الحكومي الدولي للخطط والميزانيات الذي تؤديه الآن اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق تحت رعاية اللجنة الخامسة وحدها، نقترح إيلاء اعتبار دقيق لهذه المسألة.

وإذ نتقل إلى إدارة الموارد البشرية، نؤيد مبادرات الأمين العام بشأن تعيين موظفين أكفاء على مستوى العالم يمكنون الأمانة العامة من تقديم الخدمات الكافية للدول الأعضاء. ولكننا نود أن نؤكد أن أية سياسة للموارد البشرية يعتمد عليها الأمين العام يجب أن تحقق حتميات التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، دون المساس بالتفوق في كفاءة الموظفين الذين يشكلون قوة المنظمة.

ونعتقد أن الدول الأعضاء مسؤولة عن النظر بعناية في توصيات الأمين العام المتضمنة في هذا التقرير وتقديم الدعم الكامل للمقررات التي تتخذها الجمعية العامة. ومن المهم أن نضمن أن تنبع هذه العملية من الدول الأعضاء وليس من الأمانة العامة. ويجب أيضا أن نضمن أن تتصف هذه العملية بالشفافية والتشارك. وإندونيسيا إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، فإنها مستعدة وراغبة في تقديم مشاركتها الكاملة في ذلك.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا وشكرنا للأمين العام على تقريره الجامع الشامل المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387). ونثني على الأسلوب الواضح والمنظم والعملية الذي يعرض الأمين العام به حجته في الإصلاح والابتكار. ويشير هذا التقرير بوضوح كبير إلى برنامج الأمين العام الجسور والعملية في نفس الوقت ورؤيته البعيدة للأمم المتحدة في الأفق الجديدة، عندما تواجه التحديات العديدة التي تكمن في الأفق. ونثني على الأمين

مسؤوليته الموارد المخصصة حاليا لمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا.

ومن المسائل التي يهتم بها وفد بلادي اهتماما خاصا حقوق الإنسان التي يشكل تعزيزها وحمايتها مطلوبا أساسيا بموجب الميثاق من أجل تحقيق رؤيتنا لعالم يعمه العدل والسلام. ولتحقيق ذلك الهدف، نؤيد الاقتراح الذي يقضي بأن يتشاور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع هيئات المعاهدات حول وضع إجراءات جديدة مبسطة لتقديم التقارير وبأن يقدم توصياته إلى الأمين العام. وبالمثل فيما يتعلق بتحسين الإجراءات الخاصة، نؤيد أيضا الاقتراح بأن يضطلع المفوض السامي باستعراضها وتقديم التوصيات الواجبة من أجل تعزيز فعاليتها وتحسين الدعم المقدم لها.

ويفهم وفد بلادي الحاجة إلى المزيد من الأعمال الواقعية على مستوى الميدان بغية إدماج عناصر حقوق الإنسان. وقد بدأت بلدان كثيرة اعتماد مشاريع مخالفة لهذا التيار ضمن إطار التعاون على صعيد البلدان. ولما كان مبدأ اعتماد هذه المشاريع مبدأ نابعا من البلدان. فينبغي أن يشكل الاعتبار الرئيسي في المشاريع الإنمائية على مستوى البلدان. ولهذا، نود أن نعرب عن قلقنا حيال المقترحات ذات النهج العالمي التي تتضمن من عناصر حقوق الإنسان على مستوى الميدان ما قد لا يشكل أولوية لدىفرادى الدول الأعضاء، حيث أن لكل بلد سماته الخاصة به. وفضلا عن ذلك، من شأن إدراج هذه العناصر أن يتنافى مع مبدأ تنفيذ الأنشطة التشغيلية من أجل تحقيق التنمية من منظور البلد.

وإذ يأخذ وفد بلادي كل ذلك في الاعتبار، يرى أن الاقتراح بتبسيط وتحسين التخطيط ووضع الميزانيات اقتراح جدير بالدراسة بغية القضاء على بعض أعباء الترتيبات الحالية. لكننا نود أن نؤكد أن أية آلية مبسطة ينبغي ألا تمس هدف تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي تفوضها الدول

تنفيذ القرارات السابقة ينبغي متابعتها. ونحن في الواقع، حققنا بعض الإنجازات المتواضعة مثل جملة أمور منها تجميع بعض بنود جدول أعمال الجمعية العامة عن طريق تحسين إدارة وقت وموارد المؤتمرات الذي حظي بترحيب كثير. وقد مكّن قرار الانتخاب المبكر لرئيس ونواب رئيس الجمعية ورؤساء اللجان الرئيسية للمنظمة من تخطيط جدولها الزمني بصورة أكثر كفاءة، وبذلك أسهم في زيادة فعالية المناقشة.

ويؤيد وفدي تماما ملاحظة الأمين العام أنه لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملا من دون إصلاح مجلس الأمن. وقد ظل التقدم في تحقيق هذا الإصلاح، للأسف، بطيئا للغاية على الرغم من مرور عقد تقريبا من المداولات فيما بين الدول الأعضاء. ونشاطه أيضا رأيه في أن عملية الإصلاح التي تقتصر على زيادة عدد أعضاء المجلس ليس من المرجح أن تعزز المجلس ما لم تصاحبها القدرة على اتخاذ قرارات سريعة وواقعية والرغبة السياسية لاتخاذ إجراءات بشأنها. ونؤيد بشدة اقتراحه المتعلق بتدوين التغييرات الأخيرة في ممارسات المجلس بحيث تصبح دائمة عوضا عن أن تظل سمات مخصصة أو مؤقتة قد تندثر مع مرور الوقت.

وماليزيا بوصفها عضوا جديدا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعلق آمالا وتوقعات كبيرة على زيادة تعزيز ذلك الجهاز الهام وستعمل مع الآخرين صوب تحقيق تلك الغاية. ونؤيد بشدة عملية الحوار التي بدأت مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، مما يعطي الأمم المتحدة الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه في التأثير على سياسات التنمية والسياسات والاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الدول الأعضاء. ونرحب ترحيبا حارا باعتماد الأمين العام ضمان تحسين الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذلك أمر أساسي لزيادة فعالية عمل هذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة الأمم المتحدة.

العام أيضا لعزمه القوي على إحداث هذه التغييرات. ويشهد التقرير على التزامه الصارم والراسخ بالأمم المتحدة، بوصفها الأداة الرئيسية التي لا غنى عنها من أجل زيادة التعددية في العالم المعقد والمترابط الذي نعيش فيه اليوم. وأود أن أعترف كذلك بدور لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، في هذه الممارسة وبإسهامها فيها.

أود أن أذكر أيضا أن وفد بلادي يشاطر رئيس مجموعة الـ ٧٧ آراءه التي أعرب عنها في هذه الهيئة أمس بشأن التقرير.

إن العديد من الاقتراحات والتوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة باتخاذ إجراءات تستحق الإشادة بها ويمكن تأييدها وتنفيذها، وخاصة تلك التي تقع في حدود سلطة الأمين العام. وبالطبع يجب أن تتعامل الدول الأعضاء نفسها مع الإجراءات التي تؤثر عليها مباشرة من خلال آليات التشاور الملائمة.

ويؤيد وفدي تماما وجهة النظر بأن إصلاح وإنعاش المنظمة ينبغي أن يكونا عمليتين مستمرتين تشترك فيهما جميع أجهزة المنظمة: الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة. إن الإصلاح ليس مجرد الإصلاح، ولكن الهدف منه إعادة توجيه المنظمة ومنظومتها بأسرها صوب احتياجات وتحديات وقتنا الحالي. ونحن نوافق على أننا قد أنجزنا الكثير. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه. وهناك حاجة إلى ضمان أن تكون المنظمة قادرة ليس على تنفيذ دورها ووظائفها التقليدية فحسب، ولكن أيضا على أداء مهام جديدة وتحقيق أهداف جديدة في سياق الوضع العالمي السريع التطور.

وعبر السنوات العشر الماضية اتخذت الجمعية العامة قرارات ومقررات لإنعاش نفسها. والجهود الحالية التي يبذلها رئيس الجمعية العامة لتجديد العملية عن طريق التركيز على

الألفية فحسب، ولكن أيضا الأهداف والغايات الواردة في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الأخرى ذات الصلة.

وترحب ماليزيا بتنفيذ الخطة التي ستوضع قريبا بغية تعزيز فعالية وجود المنظمة في البلدان النامية. وخطة العمل التي تشمل، ضمن أمور أخرى، البرمجة المشتركة، وتجميع الموارد، وإنشاء قواعد بيانات مشتركة وشبكات للمعرفة، والدعم المكرس للمنسقين المقيمين والتخطيط المتكامل، والميزنة، وأدوات تعبئة الموارد للبلدان الخارجة من الصراعات تستحق بالفعل الثناء والدعم القويين. وهذه تدابير عملية تستهدف زيادة تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة، على أساس استخدام مواردها بأفضل الطرق وأكثرها فعالية. ونأمل في أن تكون هناك مشاورات وثيقة مع الحكومات الوطنية بوصفها الجهات المتلقية لبرامج وأنشطة الأمم المتحدة القطرية بغية ضمان التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء في وضع أي آليات أو أدوات تخطيط جديدة، بما في ذلك التقييم القطري المشترك والتقارير والتقييمات المشتركة وأدوات تعبئة الموارد على المستوى القطري.

ونرحب أيضا باقتراح إعداد وثيقة توضح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونعتقد أنها ستساعد على معالجة مشكلة التكرار والتداخل. وإن توضيح من يفعل وماذا يفعل في مجال التعاون التقني بالفعل هام جدا نظرا للموارد والقدرات المحدودة والمدى المحدود لبرامج المؤسسات الدولية.

ويؤيد وفدي اقتراح إنشاء منصب أمين عام مساعد آخر لدعم تناسق السياسات والإدارة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء وحدة لتخطيط السياسات في تلك الإدارة. ونرى أن إنشاء هذا المنصب مهم لأن مسألة الاتساق معكوسة بصورة جيدة في توافق آراء مونتيري. وعلى الرغم من ذلك، من المهم تجنب أي تكرار

ويوافق وفدي أيضا على أن الأمم المتحدة لديها ما تقوله ويجب أن تقوله بطريقة تزيد من رفعة مكانة المنظمة ومصدقيتها وتبعث الثقة والاحترام فيها. والأمم المتحدة بوصفها حقا أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية والمنظمة التي تتعامل مع طائفة واسعة من القضايا التي تؤثر على البشرية، ينبغي إطلاع جمهورها المتنوع على إنجازاتها وإحباطاتها وتوقعاتها المستقبلية لإيجاد فهم أفضل للعديد من القيود والصعوبات والتحديات التي تواجهها وأيضا الفرص التي يمكن الاستفادة منها بدعم من الدول الأعضاء. ولإدارة الإعلام العام دور هام تؤديه بوصفها أداة لتوصيل المعلومات بين المنظمة وشعوبها. وتؤيد ماليزيا بشدة الجهود الرامية إلى تغيير وضع الإدارة لكسي تواجه تحديات القرن الجديد ولتتمكينها من تنفيذ المهام الموكلة إليها.

وقد قدم الأمين العام بالفعل استعراضا شاملا بخصوص إدارة الإعلام العام (A/AC.198/2002/2) إلى لجنة الإعلام في أيار/مايو ٢٠٠٢. والإجراءات التي يقترحها الأمين العام في تقريره الحالي مشابهة بدرجة كبيرة إلى تلك التي قدمها إلى لجنة الإعلام. ونتطلع إلى مناقشة مثمرة لها في اللجنة الرابعة.

إن الإجراء المتعلق بأن تقدم ميزانية برنامجية منقحة تماما إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ تعكس بصورة أفضل الأولويات التي أُنْفِق عليها في جمعية الألفية يشكل خطوة مهمة تستحق الإشادة صوب تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ومن المقترح إيلاء اهتمام أيضا إلى تحقيق الأهداف والغايات التي حُددت في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى ومؤتمرات قممتها وخاصة المؤتمر الدولي المعني بالتنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وينبغي للميزانية المنقحة التي اقترحها الأمين العام في ذلك الإجراء أن تأخذ في الاعتبار ليس الأهداف والغايات المحددة في إعلان

وفي ذلك الصدد، نؤيد تماما مواصلة التحسين والابتكار في مجال إدارة الموارد البشرية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يحيط وفدي علما بالإجراء ٢ الوارد في التقرير. ونلاحظ بصفة خاصة أن التدابير المحددة في التقرير تتعلق بإدماج معايير حقوق الإنسان في البرامج القطرية لوكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها دون إيراد أي ذكر لطلبات الدول أو للتعاون معها. لقد نوقشت هذه القضية بصورة واسعة منذ عام ١٩٩٧، عندما قدم الأمين العام لأول مرة تقريراً عن الإصلاحات (A/51/590 and Add.1-6). وكان وفدي من بين الوفود التي وقفت ضد هذه الفكرة؛ وموقفنا من هذه القضية لم يتغير.

كذلك نلاحظ أن في وضع وتنفيذ خطة لتعزيز الإجراءات المتصلة بحقوق الإنسان على مستوى البلدان، سيتشاور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع الجماعة الإنمائية للأمم المتحدة واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية فقط. وإننا قطعاً نأمل أن يكون للدول الأعضاء دور في العملية، بالنظر إلى أن هذه الإجراءات والبرامج ستنفذ على الصعيد الوطني مما يتطلب بالضرورة إجراء مشاورات وثيقة مع الحكومات.

ونحن نرحب بالاقترح الداعي إلى أن يتقدم المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوصيات بشأن إجراءات مبسطة جديدة لإعداد التقارير، كما ورد في الإجراء ٣. ومع ذلك، ونظراً لأن أعضاء هيئات المعاهدة يعملون بصفاتهم الفردية، وبما أن جميع الأطراف ليست ممثلة في أي هيئة معاهدة معينة وفي أي وقت معين، يوصي وفدي بشدة بأن يتشاور المفوض السامي مع الدول الأطراف في كل واحدة من المعاهدات الست، خلافاً لقصر التشاور مع أعضاء اللجنة وحدهم. كذلك نتطلع إلى إجراء مناقشة مناسبة لتوصيات المفوض

في الولايات، وينبغي أن يكون للأمين العام المساعد الذي سيتم تعيينه المسؤولية والقدرة على التفاعل الفعال مع المؤسسات والأطراف المؤثرة الأخرى التي تم تحديدها في توافق آراء مونتيري، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ونظراً لمشاكل أفريقيا الخاصة، نؤيد اقتراح الأمين العام بأن يقوم مستشار الأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا بتنسيق وتوجيه إعداد التقارير ومادة بالمناقشات المتعلقة بأفريقيا في الجمعية العامة وهيئتها الفرعية. ولهذا الغرض ينبغي تحويل الموارد المخصصة لمكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً إلى مكتب المستشار. ويتمشى هذا الاقتراح مع القرارات المتخذة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونتطلع إلى تلقي معلومات أكثر من الأمين العام بشأن تنظيم وهيكل المكتب كما طلب القرار. ونؤيد دمج مكتب المنسق الخاص ومكتب المستشار بوصفه جهداً إضافياً لتعزيز قضايا التنمية في أفريقيا والتصدي لها بصورة أفضل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لاوتغولونجوي (تشاد).

ونرحب أيضاً باقتراح الأمين العام الرامي إلى تدعيم وزيادة فرص ترقّي موظفي فئة الخدمات العامة إلى الفئة المهنية. وتنبغي مكافأة هؤلاء الموظفين ليس فقط لأنهم مصدر للمهارات والخبرة، ولكن أيضاً لأنهم كنز للمنظمة لا يقدر بثمن، حيث أنهم يشغلون نسبة كبيرة من الذاكرة المؤسسية للأمم المتحدة. ونؤيد أيضاً فكرة الأمين العام الرامية إلى مساعدة موظفي الأمم المتحدة على إقامة توازن بين حياتهم المهنية وحياتهم الخاصة لإعادة شباب المنظمة وبث الحيوية فيها عن طريق جذب الشباب وإعادة تدريبهم.

والمستمر من الدول الأعضاء. فالأهداف واضحة والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف تبدو سليمة. وما يتبقى هو التصميم والعزيمة أو الإرادة لدفع العملية إلى الأمام بأسلوب تدريجي ولكنه سريع يشمل جميع الأطراف المؤثرة. وهنا يكمن التحدي. وسيضطلع وفدي بدور بناء في العملية.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود، بالنيابة عن وفدي، الإعراب عن ثنائي على الأمين العام، السيد كوفي عنان، للجهود المثمرة التي بذلها بالتعاون مع فريقه الممتاز منذ عام ١٩٩٧ لكي يجعل منظمتنا تعتمد استراتيجية ابتكارية تناسب مع كبر وتعقيد وتنوع التحديات التي تواجه البشرية في بداية هذه الألفية.

وفي حين أننا لاحظنا في السنوات الأخيرة تقدما حقيقيا وجديرا بالإشادة في ترشيد أنشطة الأمم المتحدة، يجب أن يلاحظ أن في هذا المجال على وجه الخصوص ما زال عدد من التحسينات يبدو ضروريا وممكنا، كما اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387).

وفي حين أني أؤيد بالكامل الآراء التي عبّر عنها بصورة رائعة صديقي السفير أبو الغيط، الممثل الدائم لمصر، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أختار بإيجاز بعض الجوانب التي لها، في رأينا، أهمية خصوصية.

وأؤكد من جديد أن السنغال تساند بقوة اقتراح الأمين العام المتعلق بضمان أن تعمل العناصر المختلفة لمنظمتنا بصورة أفضل معا - وأكاد أن أقول في تناغم - لكي تجعل عملها أكثر تنسيقا ومعنى وفعالية. ولذلك السبب نعتقد أنه ينبغي أن تكون الإصلاحات في إقامة الأهداف التي وصفناها بالوفاء بمعيار أساسي واحد: هو الكفاءة. ومن ثم ينبغي ألا يقوض تجميع الموارد والبرمجة المشتركة للأنشطة مختلف

السامي التي سيرفعها إلى الأمين العام في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣.

ويؤيد وفدي بالكامل الإجراء ٤. لقد ظللنا نعتقد لمدة طويلة أن الإجراءات الخاصة المتنوعة التي وضعت تحتاج إلى أن نكون أكثر اتساقا. فالمقررون الخاصون، على سبيل المثال، يؤدون دورا هاما في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وستعزز صدقيتهم وتحترم ولايتهم بدرجة كبيرة إذا عملوا في إطار مبادئ العدالة، والموضوعية وعدم الانتقائية. وبعبارة أخرى، يجب عليهم إظهار أعلى مستويات الانضباط المهني في تنفيذ ولاياتهم. وفي ذلك الصدد، للمفوض السامي دور يضطلع به لضمان أن تصبح هذه المبادئ دعامة أساسية في جعل ولايات الإجراءات الخاصة تؤدي عملها. ومرة أخرى يتطلع وفدي إلى مناقشة التوصيات التي سيقدمها المفوض السامي في عام ٢٠٠٣ في هذا الصدد.

ويرحب وفدي بمفهوم تحسين العمل الجماعي في إطار المنظومة ومع المجتمع المدني كليهما. ونلاحظ العزم على صياغة تفاعل قوي مع المجتمع المدني وقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق عامل رفيع المستوى للتقدم بتوصيات في هذا الصدد. كذلك نلاحظ اعترافه إقامة مكتب شراكة لتنسيق العلاقة مع القطاع الخاص. ونحن نرحب بهذه المبادرات لكن يجب ألا يغيب عن نظرنا طابع الأمم المتحدة الحكومي الدولي في أساسه.

ويجذبنا بصفة خاصة النهج الجديد والطريقة المختلفة لإنجاز عمل الأمم المتحدة اللذين دعا إليهما الأمين العام. ومع ذلك، نظرا لجرد حجم الأمم المتحدة ومنظوماتها بأسرها وصعوبة إنجاز وإدارة التغيير الذي يشمل بيروقراطية هائلة، تكون التحديات هائلة وستتطلب بذل جهد مصمم ومستدام من الأمين العام وموظفيه بالإضافة إلى الدعم القوي

وفي الحقيقة إن الدول الأطراف في الأدوات القانونية الدولية مثقلة بالتزامات معقدة وجامدة وشاقة وعسيرة الأداء، وخاصة رفع تقارير دورية وفق جداول زمنية صارمة، وهي تقارير تدعو الحاجة إلى استعراض وثيقة صلتها بالموضوع وتواترها ومن ثم عددها غير الواقعي، في ضوء القيود الإضافية المفروضة إلى هذا الحد على الدول الأعضاء الصغيرة.

ومع ذلك، ترى السنغال أن من واجب الدول الأطراف أن تنظر، في إطار الهيئات المختصة قانوناً، في هذه الطائفة من المشاكل، التي ستتطلب بالتأكيد تعديلاً للمعاهدات الدولية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ربما يمكن عقد اجتماع مشترك لجميع الدول الأطراف في مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك كتدبير خاص.

وعلى أي حال، يعتقد وفد بلدي أننا يجب أن نعمل اليوم على ترشيد الآليات المؤسسية وآليات حقوق الإنسان القانونية، حتى في خضم الإجراءات الخاصة الأربعة الحالية. وفي هذا الصدد، تعتبر السنغال أن تعليقات المجموعة الأفريقية على الجزء المخصص لحقوق الإنسان من تقرير الأمين العام ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي مشروع للإصلاح - أي إصلاح البنية المؤسسية وتحديث آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق إجراءات الأمم المتحدة لتوعية الجمهور بصورة عامة.

ولذلك، يقدر وفد بلدي غاية التقدير الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به إدارة الإعلام العام، سواء في تعزيز أهداف واستراتيجيات المنظمة أو في المتابعة العادية لبرامجها. وبشكل أكثر تعميقاً، يود وفد بلدي أن يؤيد توصيات الأمين العام الرامية إلى وضع سياسة لرصد وتقييم أثر قطاع الإعلام على أنشطة المنظمة، التي يجب أن تتسم بالشفافية والفعالية. وهذا يبرر، دون شك، إعادة تشكيل مراكز

عناصر الأمم المتحدة ما تعمله المنظمة أو يؤدي إلى اختناقات أو تداخل في العلاقات بين الأمم المتحدة ومختلف المجالات التي تعمل فيها.

وينبغي لذلك المراعاة الصارمة للاهتمام بالكفاءة والوضوح في رئاسة الأمم المتحدة حيث أنشأ الأمين العام منصب المستشار المعني بالمهام الخاصة في أفريقيا، مما يعكس عزم الأمم المتحدة على أن تواكب بقوة التصميم الذي قرر تأكيده رؤساء الدول وشعوب أفريقيا على جعل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الإطار المفضل للتحالف القوي بين القارة وشركائها.

ومن أجل ذلك الهدف، نعتقد أن مما له أهمية كبرى ضمان أن يركز المستشار على مهمة تعزيز وتنسيق مساندة جميع أصدقائنا من أجل التنفيذ الحقيقي للشراكة الجديدة، بدلاً من حصر نفسه في إعداد الجلسات الروتينية عن أفريقيا.

هذا الاهتمام بالوضوح ينطبق بنفس القدر على اقتراح الأمين العام المتعلق بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مسألة تتطلب عملاً عاجلاً هذه الأيام، وتلك هي المسألة الملهية المتعلقة بحقوق الإنسان.

كيف نستطيع أن نضمن بصورة أفضل أن تمارس هذه الحقوق كاملة على المستويين الوطني والعالمي؟ هل ما زال نظام المعاهدات والإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان متكيفاً تماماً مع السياق الدولي الحالي؟ وما هو الدور الذي تستطيع الأمم المتحدة الاطلاع به لتحديث هذه المعاهدات والإجراءات إذا كان ذلك ضرورياً؟ لقد أثار تقرير الأمين العام قضايا حقيقية وبلور عدداً من الإجابات الحقيقية التي تستدعي نظرة أكثر حيوية ودقة - وربما يقول البعض نظرة كلية.

الانكليزية واللغات الرسمية الأخرى، دون المساس بالحاجة الملحة التي ذكرتها الولايات المتحدة إلى إنشاء نظام حماية موثوق لشبكات المعلومات الإلكترونية العالمية والإنترنت عن طريق إنشاء ثقافة عالمية للأمن الإلكتروني.

ومن المهم أيضا السؤال الذي يتردد كثيرا عن تعزيز علاقات العمل بين إدارة الإعلام العام وإدارة عمليات حفظ السلام حتى تكفل، عن طريق الإدارة الفعالة للإعلام، زيادة فعالية وشرعية عمليات حفظ السلام.

وفي هذا الصدد، تظهر مرة أخرى مشكلة الضعف المالي للأمم المتحدة بشكل أكثر إلحاحا بسبب المتأخرات المتزايدة بصورة بالغة من الأنصبة المقررة، التي بلغت بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ٢,٤ بليون دولار، نصفها مدينة به دولة عضو واحدة، أساسا لعمليات حفظ السلام. وهذه الحالة تتعارض تماما مع الالتزامات المقطوعة في أماكن أخرى، وتعرض للخطر قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ ولاياتها وعلى السداد للبلدان المساهمة بقوات. ويجب على الأمين العام بمساعدة الدول الأعضاء أن يحل تماما المعادلة الصعبة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، مثل السنغال. إن أقل البلدان نموا تعاني معاناة كبيرة بسبب المتأخرات وتأخير السداد، إلى درجة أن بعض الدول يهددها - وقد شاهدنا هذا مرارا في الماضي القريب - خطر مواجهة حالات من الثورة، وعدم الاستقرار، بل والتمرد المسلح تسببها أحيانا القواعد والتأخيرات المتعلقة بسداد المبالغ المدينة بها للأمم المتحدة نتيجة لعمليات حفظ السلام.

مما يدعو للسرور أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام لم يغفل، علاوة على ذلك، ضرورة ترشيد الممارسات الإدارية والمتعلقة بالميزانية من أجل تيسير الإدارة الفعالة لأولويات المنظمة. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتضمن الميزانية البرنامجية المنقحة التي سيقدمها الأمين العام في ٢٠٠٣، بطريقة ما،

الإعلام - وهذه عملية يجب القيام بها في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا، بطريقة تتسم ببعد النظر والتعقل والمنهجية، بسبب نقص الموارد المتاحة للمراكز ولأثر هذه المراكز الإيجابي على مناخ وسائط الإعلام في البلدان المعنية.

وكنتيحة طبيعية، يجب أن نفكر بعض الشيء في مدى الرغبة في التعاقب الذي لا نهاية له لمؤتمرات القمة، والمؤتمرات العالمية واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى ونفقاتها الباهظة - والأمين العام يذكر ما لا يقل عن ١٥ ٤٨٤ اجتماعا في السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ - يضعف وجودها ونتائجها المخيبة للآمال الدورات العادية والاستثنائية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - الهيئة التي أصبح بلدي توا عضوا فيها - ويقلل أو يزيل قيمة تلك الدورات وأهميتها وسلطتها.

فيما يتعلق بالتقارير والمتابعات التي لا تحصى - تقدر التقارير بـ ٨٧٩ تقريراً - والتي لا تحظى بقراءتها أو دراستها وفود كثيرة، يود وفد بلدي أن يشير إلى المشكلة المزمنة المتمثلة في الجودة والحجم والتأخيرات فيما يتعلق بنشر الوثائق، مع الإعراب عن الأسف على أن الدول الأعضاء - وعلى وجه الخصوص الوفود التي تتكلم الفرنسية، لا تعامل دائما نفس المعاملة، مع أن هذا هو مبدأ تعدد اللغات المقدس.

ومن ثم تترتب الضرورة المزدوجة، أولا، ضرورة خفض عدد الاجتماعات الرسمية والحجم المخيف للوثائق خفضا كبيرا، وثانيا، دعم إدارة الإعلام العام بموارد كافية للميزانية وبالوسائل التي تستخدم في جملة أمور، تحديد معلومات موقع الأمم المتحدة على شبكة الاتصالات العالمية يوميا بكل اللغات الرسمية. وهذا اقتراحته روسيا، التي تشاركها السنغال في انتقاد الفجوة المتزايدة بين اللغة

بدلاً من التركيز بانتظام، وليس كلما دعت الظروف، على سبب وجوده وفقاً للقانون: صون السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة أكثر استعداداً لتحمل مسؤولياتها الأساسية ولتحقيق مبدأ التعددية الإنسانية بالارتقاء بحزم إلى مستوى متطلبات الشفافية الديمقراطية، التي يجب أن يعكسها شكل العلاقات الدولية الجديد.

السيد باولتو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إن تعزيز مؤسسة ما يعني تعزيز أجهزتها. وانخراطنا حالياً في مهمة إيجاد أفضل سبيل لتحسين أداء ثلاث من الهيئات الخمس الرئيسية التي لا تزال نشيطة في الأمم المتحدة، لخير دليل على الحاجة إلى تطوير المنظمة حتى تواكب احتياجات مجتمع دولي هو نفسه في تطور مستمر.

ولئن كانت الإصلاحات في الهيئات الثلاث تجري بصورة مستقلة، إلا أنها تسعى جميعها إلى تحقيق نفس الهدف: جعل تلك الهيئات أدوات أكثر فعالية لتحقيق أهدافنا المشتركة. إلا أن طرائق كل من هذه العمليات قد تكون مختلفة. وفيما يتصل بمجلس الأمن، نسعى إلى إصلاح عضويته كي يصبح أكثر تمثيلاً وأكثر ديمقراطية. أما الجمعية العامة، فنحاول تنشيطها بحيث تسترد قراراتها ما لها من سلطة وشرعية سياسية. وفيما يتعلق بالأمانة العامة، فإن الهدف هو إجراء تغييرات في أدائها لتحسين كفاءتها. وثمة ترابط وثيق بين هذه العمليات الثلاث، كما أن نتائج إحدى هذه العمليات تؤثر بشكل ما على نتائج العمليتين الأخرين. لكن رغم هذه الروابط الوثيقة، نعتقد أنه ينبغي أن تستمر عمليات الإصلاح على النحو الذي تتم به حالياً، أي أن يجري كل منها في مجاله الخاص.

وإننا نجتمع اليوم لفحص الإجراءات التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/57/387، و Corr.1) بغية إجراء تغييرات في مجالات محددة تقع في إطار مسؤوليته. والفكرة

الأهداف الإنمائية، التي وضعها مؤتمر قمة الألفية وتلك التي وضعها مؤتمر قمّي مونتيري وجوهانسبرغ، وكذلك الأولويات الأخرى المحددة في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وفي عملية تحديث وضبط الإجراءات، من المهم بشكل خاص الالتزام بالاحترام التام لآليات مراقبة وتقييم برامج التخطيط والتنفيذ وإدارة الموارد البشرية أيضاً، مع مراعاة الملاحظات والتوصيات المثيرة للأذهان التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي تؤيدها اللجنة الخامسة بشكل عام.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان ونائبة الأمين العام السيدة لويز فريشيت على هذا التقرير الممتاز، الثقيفي في العديد من النواحي، والذي سيكون، وقد أثرته مساهمات الدول الأعضاء، مفيداً كشأن الاقتراحات التي يجري تنفيذها. ولهذا نعتقد أن من المهم جداً تقسيم الاقتراحات إلى فئات وتحديد المستويات التي ينبغي أن يصل إليها تنفيذها، مع فهم أنه ينبغي منح مهلة إدارة مناسبة ومرونة في الميزانية للأمين العام، وبطبيعة الحال، بعلم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وإدخال تلك التغييرات على نظام الأمم المتحدة يجب أن يكون مع الامتثال لمبادئ معينة في النظام الهيكلي والإداري. وعلاوة على ذلك، نحن نرى أنه سيحقق فلسفة آخذة في الانتشار تدريجياً في منظمة تنوي التخلي عن النظام العالمي لعام ١٩٤٥، من أجل إعلان مبادئ العدل والديمقراطية الخالدة في أعمالها. وبعبارة أخرى، إن مجال الإصلاح من الاتساع بحيث ستعيد الدول الأعضاء النظر قريباً، كما نأمل، في أساليب عمل هيئات مثل مجلس الأمن وميله المتزايد إلى الاستثمار في مجالات نشاط تقع في إطار اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

بالنسبة لكل الإجراءات التي يملك الأمين العام سلطة تطبيقها.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بنظام التخطيط والميزنة، أود أن أذكر بأن المنظمة أبدت بالفعل روح التجديد والقدرة على التكيف في هذا المجال. وقد تجلّى ذلك في العمل بنظام الميزنة على أساس النتائج.

ونرحب بحقيقة أن الأمين العام اعتمد في تغييراته المقترحة في مجال الميزنة والتخطيط على معيار تجسيد أولويات المجتمع الدولي كما تحدت في إعلان الألفية. ومن الواضح أنه بغية تحديد تلك الأولويات، لا بد أن نستفيد من نتائج مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة. وقد وعدنا الأمين العام بأن يقدم في العام القادم ميزانية برنامجية منقحة تبرز الأولويات التي اتفق عليها بصورة أفضل. ونتطلع باهتمام كبير إلى تلقي ذلك النص.

ولكن تركيز جهودنا على الأولويات سوف يعتمد، في المقام الأول، على التغييرات في أساليب عمل الجمعية العامة وأدائها. وفي المشاورات بشأن تنشيط الجمعية، سنواصل اقتراح إجراءات تمكّن هذا الجهاز من التركيز على أهم المسائل.

وإن في تقرير الأمين العام ما يدعم التوصية المتعلقة بتحسين عملية التخطيط والميزنة. كما أن تركيز اقتراح الخطة المتوسطة الأجل على تحديد مدة زمنية أقرب إلى الحاضر أمر يتمشى مع التحديات المتغيرة التي تواجهها المنظمة. وبالمثل، ثمة تخطيط للميزانية، ويمكن أن يكون مفصلاً وأكثر إيجازاً، جنباً إلى جنب مع الخطة المتوسطة الأجل، ولا شك أن ذلك ييسر عملية التفاوض بشأن الميزانية واعتمادها.

المشتركة التي تؤكد عليها كل هذه الإجراءات هي أنه ينبغي للمنظمة أن تركز أنشطتها على القضايا الأهم في الوقت الحالي والقضايا التي ستكتسي أهمية فائقة في المستقبل.

وتوافق أوروغواي تماماً على الأهداف الواردة في التقرير وعلى التوجه العام للتغييرات المقترحة. ونثني بشكل خاص على المبادرات الرامية إلى تعزيز المؤسسات والآليات بما يضمن عالميتها واحترام حقوق الإنسان. والعمل الجليل الذي قامت به الأمم المتحدة خلال العقدين الأولين من وجودها، والذي أفضى إلى وضع حماية حقوق الإنسان على جدول الأعمال الدولي بشكل قاطع لا رجعة فيه، لا يمكن أن يترك دون أن يستكمل. وبغية ضمان أن يتمتع جميع البشر في العالم بحقوقهم بالكامل، لا بد من تعزيز آليات الرصد وتطوير سبل تقديم المذنبين للمحاكمة. وتمثل مقترحات الأمين العام خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

وبوسع أوروغواي الآن أن تؤيد الكثير من الإجراءات المقترحة في التقرير، لا في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل وفي مجالي الإعلام والتخطيط والميزنة أيضاً.

ونحن تساورنا بعض الشكوك إزاء بعض تلك الإجراءات. فأتساءل المشاورات غير الرسمية التي عقدت في الأسبوع الماضي، طرحت مجموعة الـ ٧٧ على الأمين العام عدداً من الأسئلة. ونثق بأن المعلومات الإضافية التي سيوفرها الأمين العام في رده على تلك الأسئلة ستبدد شكوكنا.

وبدون المساس بأوجه القصور هذه، يفهم وفدي أنه ينبغي للأمين العام أن يشرع في تنفيذ تلك الإجراءات التي لا يتطلب تنفيذها موافقة الجمعية، ومنها، على سبيل المثال، إعداد تقارير موحدة تكون أكثر كثافة وإيجازاً. وعندما نرى ما سيسفر عنه هذا الإجراء من نتائج، عندئذ يمكن أن نقرر ما إذا كانت الفكرة طيبة أم لا. وينبغي أن تنفذ هذه الممارسة بتنفيذ إجراء ما تم الحكم على نتائجه

لجنة البرنامج والتنسيق، وهو احتمال لا يجوز تجاهله - طبعاً بعد دراسة المسألة على النحو الواجب. فهذه اللجنة، حسب ما جاء في التقرير، تكلف كثيراً وتعقد الإجراءات وتؤدي إلى تكرار العمل. ومن المؤكد أننا إذا تخلصنا من لجنة البرنامج والتنسيق - وهي هيئة في حالة نزاع، وأوروغواي كانت، ولا تزال، عضواً فيها - فإن عمل اللجنة الخامسة سيزداد. بيد أن هذا يمكن تعويضه جزئياً بزيادة طفيفة في عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

إن التقرير الذي ننظر فيه زاحر بآراء ومقترحات توفر لوفدي مادة دسمة للتفكير. ونأمل أن تتاح لنا فرصة لتعبّر عن آرائنا في مراحل لاحقة من هذه العملية.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): نشاطر الدول الأعضاء الأخرى ترحيبها بالنظر في تقرير الأمين العام عن تعزيز الأمم المتحدة. وتستحق الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه أن ننظر فيه بجدية.

ويتفق وفدي مع وجهة نظر الأمين العام المتمثلة في أن عملية إصلاح الأمم المتحدة ليست حدثاً بل عملية متواصلة وقابلة للتحسين دائماً. وفي هذا الصدد، نرى أن التقرير مبادرة جيدة التوقيت ومناسبة لمتابعة المرحلة الأولى لمبادرة الإصلاح التي استهلّت في عام ١٩٩٧.

لدى النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن، يتعين أن نعمل بطريقة تكون ديمقراطية تتجلى فيها بينتنا الراهنة. ونظراً للعلاقات المتبادلة بين هيكل المجلس وإجراءات صنع القرار فيه، فإن وفدي يرى أن من الأفضل أن ينظر في هاتين المسألتين في سياق واحد. وبالنسبة لمسألة توسيع المجلس، نظراً لأننا نعتقد أنه ينبغي أن تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن من الدول للعمل في المجلس، فإننا نرى أن الاقتراح الرامي إلى زيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق.

لدينا تحفظات محددة بشأن مطالبة الأمين العام بالمزيد من المرونة في نقل الموارد فيما بين البرامج وبنود الميزانية. فلا بد أن يقدم لنا الأمين العام المزيد من المعلومات المفصلة. والمشكلة تكمن في حقيقة أننا في إدارتنا الوطنية - واعتقد أن هذا هو الحال في الإدارات الوطنية الأخرى - ثمة مبدأ أساسي في التخطيط وأداء الميزانية يتمثل في حظر نقل الموارد المالية من برنامج إلى آخر. وينطبق هذا الحظر على كل مستويات الإدارة الوطنية. وحتى في حالة الميزانية المحدودة جداً لبعثتنا، نحن لا نملك سلطة نقل الأموال من بند إلى آخر. ولست أدري إن كان من المقبول أن تطبق في منظمة دولية ممارسات محظور تطبيقها في الإدارات الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن الأموال المخصصة لبرامج مساعدة البلدان النامية قد يعاد تخصيصها لتمويل أنشطة أخرى يعتبرها الأمين العام ذات أولوية قصوى. وبالطبع، لدينا كل الثقة في حسن تقدير الأمين العام وحصافته. لكن أولويات الأمين العام قد تكون مختلفة عن أولوياتنا في بعض الحالات. وكثيراً ما يتم استخدام أموال مخصصة لحفظ السلام في تمويل أنشطة أخرى للمنظمة. ولا يمكن أن نوافق على تلك الممارسة. وهناك تأخيرات في صرف رواتب الموظفين في عمليات حفظ السلام، وبصفة خاصة، فإن تأخير صرف التعويضات عن استخدام المعدات يسبب لنا مشاكل مالية، وهي مشاكل خطيرة في بعض الأحيان. ولذلك، أقترح أن تقتزن المطالبة بتوخي المزيد من المرونة في إعادة تخصيص الموارد باقتراحات بوضع إجراء تشاوري أو إجراء برقابة مسبقة يمكن للأمم المتحدة أو البلدان المعنية أن تشارك فيه.

أبرز الأمين العام ببلاغة كبيرة جوانب القصور في عملية الميزنة والتخطيط. ومما لا شك فيه أنه ينبغي إجراء تعديل جذري. وتود مجموعة الـ ٧٧ أن تعرف، من بين أمور أخرى، ما إذا كان الأمين العام يقترح التخلص من

إن سياسة إصلاح إدارة شؤون الإعلام ينبغي أن تركز على مجالات انتقائية وهامة، ولكن فقط بعد تقييم فعالية التكاليف. وبالنسبة لإصلاح هيكلها، سيكون إجراء تغييرات في تنظيم هيكلها الحالي أفضل من إنشاء إدارة جديدة.

ونعتقد أيضا أن الإصلاح الهيكلي ينبغي أن ينفذ على نحو يتماشى مع اتجاهات تكنولوجيا المعلومات في القرن الحادي والعشرين. إن عصر المعلومات الذي نعيش فيه جعل الوصول إلى المعلومات أكثر يسرا. ونرحب في هذا الصدد بإدماج مراكز الأمم المتحدة الإعلامية الثلاثة عشر الموجودة في أوروبا الغربية في مركز إقليمي واحد. فهذه العملية، فضلاً عن كونها أدت إلى إنشاء مركز إعلامي فعال، ستوفر الموارد اللازمة للقيام بأنشطة ذات أولوية. وفي الوقت المناسب، يمكن اعتماد نهج مماثل للمناطق الأخرى. فضلاً عن ذلك، يرى وفدي أن المنشورات المطبوعة ينبغي زيادة ترشيدها وتخفيفها، في ضوء خطة إدارة شؤون الإعلام لتعزيز اتصالاتها المستندة إلى موقع على الشبكة العالمية، وإضفاء طابع مركزي عليها.

ويتطلع وفدي إلى تقديم الأمين العام ميزانية برنامجية منقحة تنقيحاً مستفيضا لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، تعبّر على نحو سليم عن الأولويات التي حددها إعلان الألفية والمؤتمرات الكبرى الأخرى.

ويحدونا الأمل أن تُجري الأمانة العامة، في معرض إعداد وتقديم ميزانية السنتين القادمتين، استعراضاً ناقداً للبرامج والأنشطة الراهنة، وأن تحدد النواتج والأنشطة التي تعتبر غير مناسبة لروح العصر أو هامشية المنفعة أو غير فعالة. وينبغي أن تدرج هذه النواتج والأنشطة في قائمة وتقدم إلى الجمعية العامة كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة، مما يتيح للدول الأعضاء أن تقرر أي النواتج

ومما له أهمية مماثلة، ضرورة تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ضوء الشواغل الاقتصادية والاجتماعية العالمية الهامة التي يطلب إليه التصدي لها. ونود أن نعترف بما أحرز من تقدم في تنظيم أعماله لزيادة التركيز على القضايا الموضوعية، مثل إقامة حوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ونعتقد أن من المهم لنا أن نتابع وأن نُجري عمليات استعراض دورية لعملية تقوية قناة التعاون هذه. وفي نفس الوقت، يتعين علينا أن نتأكد من أن جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصيغة تكوينه أكثر تركيزاً، وأن الإعداد لدوراته فعال.

إن عقد العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية لم يثقل كاهل الأمانة العامة فحسب، بل أثقل كاهل دولها الأعضاء أيضاً. ونحن نعترف بأن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية وإعلان الألفية تركت أثراً إيجابياً على تعزيز التعاون الدولي بشأن قضايا هامة في ميدان التنمية، من بين ميادين أخرى. بيد أننا نعتقد أن الوقت قد حان لتقييم النتائج التي تحققت حتى الآن في هذه المحافل. ويرى وفدي على وجه الخصوص أن التركيز ينبغي أن ينصب من الآن فصاعداً على عملية تنفيذ النتائج.

واسمحوا لي الآن أن أتحوّل إلى إجراءات إصلاح آليات حقوق الإنسان. إن المجالات الأربعة التي حددها تقرير الأمين العام جميعها هامة. ومن بين هذه المجالات، يركز وفدي بشكل خاص على ضرورة تبسيط إجراءات تقديم التقارير إلى الهيئات التعاقدية الست. ونحن نعتقد أن التقدم ضروري في كلا الاتجاهين: مزيد من تنسيق وتوحيد العمل بين اللجان وتخفيف العبء عن الدول الأطراف. وفي جميع الحالات ينبغي تعزيز نزاهة الهيئات التعاقدية. ونود أن نشير أيضاً إلى أن المساعي المبذولة لإدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن تستمر وأن تُدعم.

بعث الحيوية في المنظمة، يجب أن تكون أمام موظفيها حوافز وأن يتسموا بالكفاءة وأن يكونوا على مستوى المهمة.

وفي الماضي، شهدنا حالات كثيرة انسحب فيها شباب مهنيون أكفاء من المنظمة بسبب نقص فرص الترقى وأسباب أخرى. وبغية اجتذاب موظفين على درجة عالية من الكفاءة وتحفيزهم والمحافظة عليهم، يجب أن نضع أولاً نظاماً لإدارة الموارد البشرية يكون معقولاً وشفافاً.

ويرحب وفد بلادي بنظام الإدارة الجديد الذي وضع قيد العمل في ١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ونأمل أن يكون النظام الجديد هذا مفيداً في تعزيز الموضوعية والشفافية في التوظيف والتعيين والترقية. وكما اقترح الأمين العام، يجب تعزيز تنقل الموظفين أفقياً في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي إجراء مزيد من النظر في تقييم الأداء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتبع تفويض السلطة خطوطاً واضحة من السلطة وأن يشدد على المسؤولية الإدارية والخضوع للمساءلة.

وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام برفع القيود المفروضة على ترقية موظفي فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية، ما زال وفد بلادي يعتقد بأن برنامج الامتحان التنافسي على المستوى الوطني يشكل الوسيلة الأفضل والأكثر إنصافاً للتوظيف الأولي للموظفين في الفئة الفنية في المنظمة. وهذا مناسب بوجه خاص في ضوء الحاجة إلى المعاملة المتساوية بين المرشحين الداخليين والخارجيين، ومعدل عمر الموظفين، والتوزيع الجغرافي العادل.

وثمة مسألة أخرى تثير قلق وفد بلادي وهي اقتراح إنشاء منصب الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويود وفد بلادي أن يشهد إيلاء هذه المسألة

والأنشطة ينبغي وقفها وأنها ينبغي أن تظل في برنامج عملنا في المستقبل.

وفي حالة البرامج الجديدة، يؤيد وفدي أن تتضمن أحكاماً تحدد آجالاً زمنية لإنهائها لضمان استعراضها على نحو منتظم، ونعتقد بأنها يجب ألا تجدد إلا بموافقة صريحة من الجمعية العامة.

ونشدد أيضاً على أنه ينبغي توحيد الصناديق الائتمانية وترشيدها وإدارتها ليتسنى تحسين مراقبتها وإدارتها بصورة عامة.

وفيما يتعلق بتخصيص الموارد للأولويات، يوافق وفد بلادي على تقييم الأمين العام بأنه ينبغي تبسيط عملية التخطيط والميزنة الحالية. ويتعين إجراء مزيد من التعزيز في الترابط والتنسيق بين عمليات الميزنة والتنفيذ والتقييم بحيث يمكن أن تشكل إحدى مراحل دورة الميزانية إطاراً للمراحل اللاحقة.

كما يعتقد وفد بلادي بأن اقتراحات الإصلاح لخطة السنتين المتوسطة الأجل، ونقل المهام بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة، وتعزيز عملية التقييم والرصد ينبغي أن تناقش بالتفصيل وبشكل موسع داخل الهيئات الملائمة في الأمم المتحدة.

وقد أحاط وفد بلادي علماً بالاقتراح بمنح الأمين العام مرونة أكبر في إعادة تخصيص البرامج وتحريك الموارد بين حساب نفقات الموظفين والحسابات الأخرى. وأي تغيير في الآلية الحالية يعتبر ضرورياً بعد مزيد من المداولات، ينبغي، برأينا، أن يتحقق بطريقة تعزز استخدام الموارد بكفاءة وتضمن الخضوع للمساءلة الإدارية.

ويشكل موظفو الأمم المتحدة رصيذاً هاماً و رابطاً حيويًا بالنسبة إلى أداء هذه المنظمة. ويعتمد التنفيذ الناجح للبرامج والولايات بشكل كبير على أداء الموظفين. وبغية

وبما أنه يوجد توافق آراء واسع النطاق بشأن بعض المسائل، نعتقد أن بوسعنا، بتكريس جهود مشتركة وتحت قيادة رئيس الجمعية العامة، أن نمضي قدما في غضون فترة زمنية قصيرة. وعملية إصلاح مجلس الأمن قد تستغرق وقتا أطول، ولكننا ينبغي أن نواصل الحوار. إننا بحاجة إلى تفكير مبدع وربما إلى نوع من الصفقة المتكاملة يكسب فيها كل واحد منا أكثر مما يخسر. وسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن الحوار بشأن إصلاح مجلس الأمن قد أسفر عن بعض الآثار الجانبية المفيدة، مثل زيادة الشفافية وافتتاح أعمال المجلس.

وإن التعاون بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية يتحسن أيضا. وفي عام ٢٠٠٢، أصبحت مشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولات مجلس الأمن ممارسة قائمة كلما كان ذلك مناسبا. وينطبق الشيء نفسه على مشاركة رئيس مجلس الأمن في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وإن الفريقين المخصصين لأفريقيا التابعين لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتعاونان أيضا تعاوننا وثيقا. وفي حال أثبتت تجربة إنشاء الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي نجاحها، وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأنها ستنجح، فإنها ستمهد السبيل في المستقبل لأنشطة مماثلة لبناء السلم بعد الصراع، وستفتح فصلا جديدا فيما يتعلق بالتعاون الوثيق الممكن بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنع الصراع وبناء السلم فيما بعد الصراع. كما ينبغي أن يكون عمل الجمعية العامة - خاصة لجنيتها الثانية والثالثة - وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي منسقا بشكل أفضل. وجرت مناقشة المسألة على مستوى رئيسي هاتين الهيئتين، ولكنها تقتضي جهودا أكثر منهجية وحلا شاملا.

أخيرا، ينبغي تعزيز تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة

مزيدا من النظر في سياق ميزانية السنتين المقبلتين قبل أن نتخذ قرارا نهائيا بشأنها.

ويحيط وفد بلادي علما بأن الكثير من الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام تترتب عليها آثار مالية محتملة. ولئن كنا لا نعتبر عملية الإصلاح مجرد ممارسة لتخفيض الميزانية، إلا أن وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أن الانضباط في الميزانية ينبغي أن يشكل مبدأ من المبادئ التوجيهية في مداولاتنا بشأن مبادرات الإصلاح المقترحة.

وختاما، يتطلع وفد بلادي إلى المشاركة بنشاط في مناقشات صفقة الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بعث الحيوية في الأمم المتحدة.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):

إننا ممتنون للأمين العام على إعداد الوثيقة المعنونة "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" التي تشكل مرحلة أخرى في عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. ونعتقد أننا يجب أن نتحرك قدما في هذه العملية بل بشكل أسرع مما قمنا به لغاية الآن. وفي هذا البيان، سأكتفي بذكر بعض الأولويات.

إننا نحتاج، بغية تحقيق مزيد من الفعالية، إلى تعزيز الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة والتعاون بينها بغية تجنب أوجه التداخل والازدواجية وتشجيع التكامل في أعمالنا. وقد باشر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ خطوات لترشيد عمله وتحقيق تنسيق أفضل بين لجانته العاملة ومختلف وكالات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج. وإن عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة بدأت قريبا، ونعتقد أننا نحتاج إلى اتخاذ خطوات وقرارات أكبر لجعل هذا المنتدى العالمي أقوى، وأكثر فعالية، ولكي تحظى قراراته باحترام أعظم.

إلى متطلبات الإبلاغ من جانب اللجان بموجب معاهدات حقوق الإنسان واتفاقياتها الرئيسية، التي ينبغي تبسيطها وتوحيد معاييرها.

وتعتقد جمهورية كرواتيا اعتقادا راسخا بأن الجهود الرامية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا بد أن تبدأ على الصعيد الوطني. ولهذا تؤيد بقوة الإجراء المقترح لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

ختاما، نعتقد اعتقادا راسخا بأننا يجب أن نتحرك على نحو أسرع في عملية الإصلاح. ولهذا تؤيد نية الأمين العام في الاضطلاع، في حدود سلطته، ببعض الإجراءات المذكورة في التقرير. ونرى أن التقرير يقدم مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالأنشطة التي ينبغي الاتفاق عليها فيما بين الدول، وأنها يجب ألا تؤخر مداولاتنا. ويقف وفد بلادي على أهبة الاستعداد للمشاركة بفعالية في تلك العملية.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): باسم الهند، يسرني أن أشارك في هذا النقاش حول تعزيز منظومة الأمم المتحدة وأن تتاح لي الفرصة لأقدم بتعليقات وفد بلادي على المقترحات المقدمة من الأمين العام في تقريره المعنون، "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387). ونود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، للتوضيحات المفصلة التي أدلت بها أثناء اللقاءات المختلفة والمشاورات غير الرسمية التي أجراها رئيس الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام لتقدمه بمجموعة من الاقتراحات الشاملة لمواصلة خطته للإصلاح، متابعة للاقتراحات التي عرضها في بداية فترة ولايته الأولى في تموز/يوليه ١٩٩٧ (انظر A/51/950

العالمية وتنظيمه بشكل أفضل. وهذا التعاون يعود بالفائدة على الجانبين. وبذلك، ستعزز مؤسسات بريتون وودز شرعيتها، في حين يستفيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تعاضد نفوذه وفعاليته في عملية صنع القرار العالمية.

ونؤيد تأييدا كاملا رأي الأمين العام بأنه يجب أن نوائم أنشطتنا مع الأولويات. ولدينا توجيهات وأهداف واضحة اتفقنا عليها جميعنا في إعلان الألفية. وفي ذلك الصدد، تؤيد نية الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة عام ٢٠٠٣ ميزانية برنامجية منقحة تنقيحا مستفيضا تصور على نحو أفضل الأولويات المتفق عليها في جمعية الألفية. ونثني على الأمين العام أيضا لاقتراحه بإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على نحو أكبر في أعمالنا. وينبغي أن نتحلى بالانفتاح حيال التعاون، كما ينبغي أن نتوخى الإبداع في الاهتمام إلى سبل جديدة لإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وفي عالم اليوم المتسم بالعولمة، تتسم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أو ينبغي أن تتسم، بطابع عالمي. ولهذا نرحب ترحيبا تاما بقسم التقرير المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان. ونوافق على رأي الأمين العام بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تسترشد، عند مناقشة القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان والتصويت عليها، بالجهود الحقة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينبغي ألا تحول الصفقات السياسية المتنوعة مسار تحقيق أهداف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما لا يجوز الانتقاص من مصداقية اللجنة.

وفضلا عن لجنة حقوق الإنسان، يوجد إطار كبير متشعب يحوي هيئات المعاهدات وآليات وإجراءات حقوق الإنسان. وينبغي معالجة حجم وتعقيد هذا النظام بنهج أكثر تنسيقا بحسب أنشطتها. ويصح هذا بوجه خاص عندما ننظر

من جدول الأعمال) وبالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية (البند ٩٢ من جدول الأعمال). ومن المهم أن نلقي نظرة جامعة على الهياكل والعمليات لكي تسير الإصلاحات والتغييرات التي يجري السعي إلى إدراجها ضمن البنود المختلفة في نفس الاتجاه وأن تبقى في الأمد الطويل.

لقد وضّح الأمين العام في البداية أنه ينبغي ألا ننظر إلى اقتراحات الإصلاح على أنها ممارسة لخفض التكاليف ولكن ينبغي أن يكون هناك هدف أساسي لتدابير الإصلاح، وهو زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. وإذا وجد في نهاية العملية أن التكاليف ستزيد نتيجة لإعادة الهيكلة، فينبغي للدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية المطلوبة لدعم تدابير الإصلاح عن طريق الموافقة على هذه الزيادة في النفقات.

ونلاحظ أن بعض تدابير الإصلاح تقع ضمن اختصاص الأمين العام، ويمكن أن تنفذ تحت سلطته. ولن يحتاج إلى تفويض محدد من الجمعية العامة إلا في المجالات التي تتطلب الموافقة المسبقة من الدول الأعضاء أو حيثما تكون هناك ضرورة للعمل المشترك معها. وحتى في تلك المجالات، نرى أنه يمكن تنفيذ بعض التدابير دون صعوبة كبيرة. وهناك بعض المجالات التي يمكن فيها المبادرة بعملية بعد أن تفوض الجمعية العامة الأمين العام بالشروع فيها.

ولا تزال هناك مجالات أخرى قد تحتاج فيها الدول الأعضاء إلى الحصول على إيضاح قبل تفويض الأمين العام بإجراء تغييرات أو البدء في أية عمليات. ونشعر أن أي قرار أو مقرر تتخذه الجمعية العامة بشأن مقترحات الإصلاح يجب أن يوضح تلك الفئات بجلاء وأن يبين موقف الدول الأعضاء منها ببعض التفصيل.

ولما كان الوقت محدوداً، لن نعلق على كل اقتراح من الاقتراحات العديدة التي تقدم بها الأمين العام. وبدلاً من

و (Add.1-6). وتغطي الاقتراحات مجالات تشغيلية متنوعة، كما تغطي عمل المنظمة وتقدم بمقترحات لتحسين من المنظورين الاستراتيجي والعملي.

والهند، شأنها شأن وفود أخرى كثيرة، تنظر إلى الإصلاح على أنه عملية مستمرة - نوع من العمل المتواصل. لقد أقدمت الأمم المتحدة على تنفيذ عدد من عمليات الإصلاح، بدأت بتوسيع مجلس الأمن في منتصف الستينات. وفي منتصف السبعينات أدخل التخطيط والميزانيات البرنامجية، وجرت في أواخر الثمانينات محاولات لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي الدولي وهياكل الأمانة العامة للدعم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبذلت محاولات على مدى السنوات الثلاث الماضية لتنشيط أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتشكل اقتراحات الأمين العام للإصلاح جزءاً من هذه العمليات المتتابعة. والأمر متروك للدول الأعضاء لكي تحاول أن تضيف شكلاً ومضموناً على هذه الحاجة التي نشعر بها لتحسين أعمال الأمم المتحدة.

وقد أعربت الهند، شأنها شأن وفود أخرى كثيرة، عن دعمها السياسي الواسع النطاق لعملية الإصلاح. وقد فعلنا ذلك على مختلف المستويات منذ عرض اقتراحات الأمين العام للإصلاح في الشهر الماضي، ويتمشى ذلك مع اعتقادنا بأن فعالية الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الاستجابة لأولويات الدول الأعضاء أمران جوهريان، خاصة للبلدان النامية، التي تشكل الأغلبية الساحقة لأعضاء المنظمة.

وقبل التعليق على عناصر محددة في مجموعة الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام، من المناسب أن نذكر بأن بعض البنود الأخرى في جدول الأعمال، التي ننظر فيها الجمعية العامة، تتعلق أيضاً بهذا البند. ونفكر بصفة خاصة في البندين المتعلقين بتنشيط أعمال الجمعية العامة (البند ٥٣

أعمال الهيئات المختلفة لمدة طويلة بنود طال أمدها سنوات وتجاوزتها الأحداث. وبدون شك، سوف يتعين على الجمعية العامة أن تتحمل المسؤولية عن استعراض الولايات وتحديداتها من خلال إجراءات واضحة.

ونرحب في مجال حقوق الإنسان باقتراح الأمين العام المتعلق بالشروع في عمليات لترشيد متطلبات الإبلاغ والتخفيف من عبئها، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ونثق في أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سيتشاور مع الدول الأعضاء في المرحلة المناسبة قبل وضع اللمسات الأخيرة على توصياته الموضوعة بالتشاور مع الهيئات المنشأة بمعاهدات. وبالمثل، نتوقع أيضاً إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن استعراض الإجراءات الخاصة.

ويساورنا القلق أحياناً إزاء المقترحات الواردة في الفقرتين ٥٠ و ٥١ من التقرير، وبموجبها تناط بنظام المنسق المقيم على الصعيد القطري، الذي يشرف على الأنشطة التنفيذية للتنمية والتعاون الإنمائي، ولاية إدماج أنشطة حقوق الإنسان على الصعيد القطري. وينبع قلقنا من احتمال أن تحوّل في هذه الحالة إلى حقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرهما من مجالات التنمية غير المباشرة الموارد الشحيحة المتاحة حالياً للتعاون التقني في مجالات التنمية، ولا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية ذات الأهمية الحاسمة. وبالرغم من أن كثيراً من المؤتمرات الدولية قد تعهدت بتقديم موارد إضافية للتنمية، وبناء القدرات والتعاون الإنمائي، فلم تقدم هذه الموارد. ولن يكون تكليف نظام المنسق المقيم بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد القطري في هذه الظروف إلا على حساب التعاون التقني التقليدي. ومن الصعب أن تقبل بذلك معظم البلدان النامية.

ذلك، سنبدلي ببعض التعليقات على بضعة اقتراحات منها. نتفق تماماً مع الأمين العام على أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملاً دون إعادة هيكلة مجلس الأمن لكي يكون أكثر تمثيلاً ولكي ينفذ أعماله بمشروعية وبسلطة. ولا نزال نعلق درجة كبيرة من الأهمية على إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلة، بما في ذلك توسيع عضويته في الفتتين الدائمة وغير الدائمة. مع تمثيل كاف للبلدان النامية ضمن الأعضاء الجدد الدائمين وغير الدائمين.

ونتفق مع الأمين العام على إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه شهادة على الأولوية التي يعلقها الأمين العام على التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وعلى التزامه بجعل التنمية الاقتصادية - الاجتماعية محور أنشطة الأمم المتحدة.

إن الأمين العام عبّر عن مشاعرنا جميعاً عندما نادى بتقليل عدد الاجتماعات والتقارير. لكن المهمة الحاسمة هي أن نقرر ما سندرجه وما سنستبعده. ونظراً لحجم أعمال هذه الهيئة العالمية وتنوعها، فإن هذا المجال يتطلب الدراسة المتعمقة والاتفاق على الصعيد السياسي. ونرى أن الأفضل أن يتقدم الأمين العام بمجموعة من الاقتراحات المتعلقة بتخفيض كل من عدد الاجتماعات وحجم الوثائق. بما يتماشى مع المبادئ التي اقترحت في القسم المعني بخدمة الدول الأعضاء، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

ونتفق مع الأمين العام على ضرورة استكمال برنامج العمل على نحو مستمر وتحديد وإلغاء الولايات والأنشطة التي فقدت أهميتها.

وينبغي أن تشمل أحكام الإنهاء كلاً من الولايات الجديدة والأنشطة القائمة. وما لم يتم هذا، سيكون لدينا حالة تتسم بالمفارقة، نُخضع فيها كل مبادرة وولاية جديدة لحدود زمنية محددة، بينما تستمر في الظهور على جدول

ويعتزم الأمين العام تقديم وثيقة في غضون العام القادم لإيضاح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني. كما أنه يعتزم أن ينشئ فريقاً من الشخصيات البارزة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي الحالة الأولى، نأمل ألا تقتصر الوثيقة على توضيح الأدوار والمسؤوليات فحسب، بل أن تقترح أيضاً الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز القدرة التقنية لوحدات الأمانة العامة المسؤولة عن التعاون التقني وتحدد الاحتياجات في هذا المجال فضلاً عن وسائل تحقيقها. وبالمثل، في حالة الفريق المعني بعلاقة الأمم المتحدة بالمجتمع المدني، نرجو أن توضع اختصاصات الفريق بحيث نحافظ على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة ونوضح المسؤولية التي تقع في نهاية المطاف على الحكومات عن القرارات المتخذة في الأمم المتحدة وعن تنفيذها.

ومن المجالات التي تتطلب مزيداً من إمعان النظر ومزيداً من التفكير نظام التخطيط والميزنة الجديدي الذي اقترحه الأمين العام. وقد تكون التدابير التي أجملها الأمين العام للخطة المتوسطة الأجل التي تنتهي مع فترة الميزانية اقتراحاً قابلاً للتنفيذ، ولكن من الواضح أنه بحاجة إلى مزيد من التحليل المتأني والتفصيلي.

ويبدو أن الأمين العام يدعو لإلغاء لجنة البرنامج والتنسيق دون أن يعطينا أي بدائل يمكن بها إعادة صياغة ولاية اللجنة بحيث تستجيب للاحتياجات ولحقائق الواقع المعاصر. وقد دعا الأمين العام إلى المرونة في إعادة توزيع الموارد بين البرامج وبين اعتمادات الموظفين وغيرها من الاعتمادات في حدود ١٠ في المائة في إطار كل فترة ميزانية واحدة. ومن المشكوك فيه حتى داخل نظم الحكومات الوطنية أن تسمح وزارات المالية للوزارات التنفيذية بهذا القدر الكبير من الاختيار والمرونة في نقل الموارد بين بنود الميزانية بما لا يتجاوز ١٠ في المائة ضمن فترة ميزانية واحدة. ومن ثم فهذا مجال تتطلب الآثار المترتبة عليه إمعان النظر.

وهناك أيضاً تأثيران آخران مصاحبان لذلك. فأولاً، سيكون هناك اتجاه إلى نقل التركيز والموارد من المجالات التقليدية بذريعة البرمجة القطرية، أي بحجة أن منظومة الأمم المتحدة لا تفعل سوى الاستجابة للتغيرات في "مطالب" البلدان المتلقية. ثانياً، سوف تستخدم المساعدة المقدمة على شكل منح لأغراض الدعوة والمشورة من الخارج، وهذا تطور لا نرحب به ويمكن في بعض الأحيان أن يخفي الحد الفاصل بين المشورة وصنع القرار. ويمكن أن يصبح سمة غير مستصوبة تميل إلى تفويض خصائص منظومة الأمم المتحدة التي أثبت الزمن جدواها، أي الحيدة والتجاوب والعالمية والنزاهة.

وقد أحطنا علماً بالمقترحات المقدمة في مجال النهوض بالإعلام، وخاصة المتعلقة بالتوسع في الإرشاد التثقيفي لإضفاء دينامية أكبر على أنشطة إدارة شؤون الإعلام. ونرحب من حيث المبدأ باقتراح الأمين العام إيجاد محاور إقليمية للإعلام بدلاً من النمط الحالي لمراكز الأمم المتحدة الإعلامية في أوروبا الغربية، حيث تهدر هذه المراكز قسماً كبيراً من موارد الإدارة. بيد أننا نود أن ندرس الآثار المترتبة على تمديد نطاق هذا إلى مناطق البلدان النامية، حيث تؤدي تلك المراكز خدمات قيمة. ونعرب عن تأييدنا لمقترحات الأمين العام الأخرى بإعادة هيكلة الإدارة وتحسين الإشراف على المنشورات. وبالنظر إلى ما لهذه الإدارة من نشاط وظهور وقيادة، فلا شك لدينا في أن هذه المبادرات ستعزز فاعليتها بوجه عام.

و تشمل مقترحات الأمين العام الخاصة بتعزيز فعالية الوجود على الصعيد الميداني في البلدان النامية البرمجة المشتركة وتجميع الموارد. وقد اضطلع بهذه المحاولات في الماضي أيضاً، ولكن بدون نجاح كبير. ونرجو أن تكلل الجهود الراهنة بمزيد من النجاح.

العام حتى يمكن دفع عملية الإصلاح للأمام. وأتعهد بتقديم دعم الوفد الهندي الكامل من أجل كفالة النجاح لهذه العملية.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): تؤيد البرازيل البيان الذي ألقاه ممثل فترولا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن جعل المنظمة أداة أكثر فعالية لتحقيق أولوياتنا هدف مشترك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيباً كبيراً بمقترحات الأمين العام المفيدة لنا في جهودنا المشتركة للمضي قدماً في عملية السلام التي ستمكن الأمم المتحدة من العمل بصورة أكثر فعالية. واسمحوا لي أن أهنئه على عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة باب العضوية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر حيث تسنى البدء في تبادل للأفكار بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

ومن منظور أوسع، يمكن تقسيم اقتراحات الأمين العام إلى ثلاث فئات. تضم الفئة الأولى مبادرات يمكن أن تطورها الأمانة العامة من دون تحويل صريح من الجمعية العامة. ويمكن للأمين العام المضي قدماً في تنفيذ تلك التدابير، من دون المخاطرة بأن تشير الدول الأعضاء إلى ضرورة تعديل الخطط في حال حدوث تغييرات لا تؤدي إلى العمل الأفضل الذي كان متوقفاً من المنظمة.

وتتسم الفئة الثانية من المقترحات بطلب التوسع في دراسات تقترح سبلاً لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الأداء. وتقع معظم الاقتراحات المتعلقة بتعزيز المنظمة في مجال حقوق الإنسان في تلك الفئة. وينطبق الشيء نفسه على المقترحات المتعلقة بالإجراءات ٢ إلى ٥، التي تطلب من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إجراء مشاورات بشأن وضع تقارير وخطط مع أجهزة المعاهدة ومع الدول الأعضاء في المنظمة مباشرة. ومن شأن ذلك أن

ويساورنا القلق أيضاً من احتمال أن تؤدي المستويات العالية من إعادة التوزيع بدون الرجوع إلى الهيئات الحكومية الدولية ودون موافقتها إلى تشويه الولايات الحكومية الدولية. ومرة ثانية، قد ينتهي الأمر بالبلدان النامية إلى أن تكون هي الخاسرة.

وقد أحطنا علماً بالمقترحات التي قدمها الأمين العام لتعزيز تنقل الموظفين ودوافعهم في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. ويراودنا اعتقاد قوي بأنه ينبغي أن تستغل الخبرة التي تراكمت على مر السنين لدى شعب الأمانة العامة المسؤولة عن إدارة الموارد البشرية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، استغلالاً كاملاً لدى الاضطلاع بالمهام المحملة في الإجراءات من ٢٥ إلى ٣٥ من مقترحات الأمين العام.

تلك بعض الآراء التمهيدية التي عنت لوفدي بشأن مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام. ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى في المناقشات والمشاورات التي ستجري. وبمعنى أشمل، نوافق على التصور، الذي أعربت عنه نائبة الأمين العام ببلاغة شديدة في مقال نشر مؤخرًا، بأن الأمم المتحدة كمنظمة يلزمها أن توفر الإدارة والتعاون على الصعيد العالمي للتصدي للمسائل الأوسع نطاقاً التي تواجه العالم، أي المسائل التي تتجاوز الحدود بين الدول. ويستدعي التصدي لهذا التحدي ثلاث مبادرات عريضة، يدخل فيها ضرورة الشرعية، وإعداد صكوك ومؤسسات يمكنها أن تبين الصلات بين طائفة هائلة من المسائل المعقدة والمتشابكة، واجتياز اختبار الفعالية. والمطلوب هو إحداث توازن صحيح بين المؤسسات العالمية والمؤسسات الفعالة. وتوافق الهند على أنه إذا أريد لمنظومة الأمم المتحدة أن تشكل جزءاً حاسماً من حل مشاكل العالم، فلا بد من تزويدها بالسلطة الملائمة والموارد الكافية. وينبغي أن تكون الجمعية العامة قادرة على إصدار توجيه واضح إلى الأمين

تجاه إصلاح المجلس وهو موقف معروف جيداً. ومع ذلك، يبدو لي أن من الضروري التركيز على تطابق انطباعات كل من الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن أهمية البند. وفي ذلك الصدد، واقتناعاً منا بأن الجمعية ستولي العملية الاهتمام المطلوب، أكرر أن التقدم المحرز في المناقشات بشأن إصلاح المجلس سيعتمد بصورة كبيرة على التوجيه الذي ستستطيع الجمعية العامة تقديمه له.

وفي المشاورات التي عقدت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ركزت نائبة الأمين العام على الطابع الاستراتيجي وشروط برنامج التغييرات بوصفهما المبدأين الرئيسيين للوثيقة المعنونة "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات". وبينما نسلم بالحاجة إلى تقديم قدر أكبر من التفاصيل فيما يتعلق ببعض التدابير الحالية الواردة في التقرير، أوضحت أن المتوقع في المرحلة الأولى من التقييم تلك هو القدرة على الاعتماد على ردود فعل الدول الأعضاء وتوجيهاتها. ووفقاً لذلك، سأواصل بحذر عرض المقترحات المحددة المتعلقة بالتدابير الواردة في الوثيقة، وسأقتصر على طمأنة الأمين العام بأنه يستطيع التعويل على المشاركة والدعم الفعالين من الوفد البرازيلي في النقاش والقرارات المتعلقة بالإصلاحات المقترحة.

وكما سبق أن ذكرتم، سيدي، يجب مواصلة الحوار الجاري بشأن مقترحات الإصلاح في صورة مشاورات غير رسمية فيما بين جميع الدول الأعضاء. ولضمان أن يكون لتلك المشاورات الطابع الإنتاجي الذي نأمل أن ينعكس في النتيجة النهائية لتلك العملية، اسمحوا لي أن اختتم بمساندة الاقتراح بأن يتم تنظيم المشاورات المستقبلية بشأن التقرير بتجزئة التدابير الواردة في الوثيقة حسب المواضيع.

السيدة لويمبان توينغ - كلاين (سورينام)
(تكلمت بالانكليزية): يحتاج المجتمع الدولي إلى مؤسسة

يسمح بتحليل أعمق للمقترحات المتعلقة بذلك البند. ومن المنطقي أن تعيد الدول الأعضاء في المنظمة النظر في تلك المقترحات حينما يتم إعداد الدراسات.

وتتعلق الفئة الثالثة من المقترحات بما كان يسمى بتوصيات في التقرير السابق للأمين العام عن إصلاح المنظمة. ومن أجل المضي قدماً في التدابير المتعلقة بتلك الاقتراحات، سيكون من الضروري أن تعطي الجمعية العامة ولايات صريحة تحول الأمين العام المضي قدماً. وبوجه عام، سيحتاج الأمر إلى وقت ووضوح إضافيين لكي تتمكن أغلبية الدول الأعضاء من الاستعراض والتقييم الملائمين لتأثيرات هذه الجهود. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، سيكون من الضروري الحفاظ على حوار دائم بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وتندرج أغلبية التدابير المتعلقة بالإصلاح في ميزانية المنظمة ضمن تلك الفئة. وعلى الرغم من أننا نتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى تبسيط عملية الميزنة ووضع خطة متوسطة الأمد، وكذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى نظام أكثر صرامة للتقييم والسيطرة على نفقات الأمم المتحدة، فلسنا مقتنعين بأن التدابير المقترحة مثل تخفيض الخطة المتوسطة الأمد إلى النصف أو التخلص من لجنة البرنامج والتنسيق، يرسمان أفضل طريق للبحث الحالي لتحقيق تلك الأهداف. ويجب استعراض تلك المسائل عن كثب.

هناك نقطة نهائية يجب أن أتناولها، هي إصلاح مجلس الأمن. إن الأمين العام لم يخصص في تقريره لذلك البند سوى ثلاث فقرات وهي واردة في بداية تقريره. لكنه يتناول المسألة بصورة قاطعة فقد قال في الفقرة ٢٠ من تقريره (A/57/387): "لن يكون إصلاح الأمم المتحدة مكتملاً دون إصلاح مجلس الأمن". ولن أطيل كثيراً بشأن موقف بلدي

التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦. إن التنمية واحترام حقوق الإنسان أمران مترابطان.

ونتفق تماما على أن تقرير الأمين العام القيم جدا المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، يولي اهتماما خاصا لحقوق الإنسان وعلاقتها المتبادلة مع التنمية. ويشعر وفدي بارتياح شديد لهذا النهج المرتكز على حقوق الإنسان ويود أن يشكر الأمين العام على اتباعه. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تعليم حقوق الإنسان بوصفها أمرا أساسيا للتنمية.

لقد تم التأكيد على الحق في التنمية بوصفه حقا عالميا غير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣.

إن كل ما تم اقتراحه من تغييرات وتحسينات وجهود للتبسيط ووردت في تقرير الأمين العام تركز على شعوب العالم؛ فهي تهدف إلى جعل حياة الشعوب حياة أفضل وأكثر جدوى، وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية، وإلى جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في خدمة شعوب العالم، كما قال الأمين العام في مستهل النقاش بشأن تقريره صباح أمس.

إن التحسينات في إدارة الإعلام؛ والتركيز على نوعية تقارير ومؤتمرات الأمم المتحدة بدلا من كميتها؛ وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتخصيص الموارد للأولويات، والاستثمار في موظفي الأمم المتحدة، هي كلها مجالات ننتظر فيها إحداث تغييرات. وتسعدنا بصفة خاصة حقيقة أن الأمين العام أقر بالصعوبات التي تواجه الدول الأصغر مثل دولتي في أداء دور ملموس في أنشطة الأمم المتحدة، نظرا لصعوبة متابعة الكم الهائل من الاجتماعات السنوية والمشاركة فيها.

متعددة الأطراف قوية لكي تتصدى للمسائل العالمية في هذه الحقبة من العوالة. وهذه الهيئة، الأمم المتحدة، لا تزال تثبت أنها أفضل محفل للتعامل مع التحديات التي تواجهها في عالم اليوم. ولكي نعمل بكفاءة في هذه العملية الدينامية للعلاقات الدولية الحالية، من الأساسي إجراء إصلاحات بغرض تعزيز المنظمة.

ولذلك، نرحب بمبادرة الأمين العام هذه لكي نستعرض مرة أخرى مسألة إصلاح الأمم المتحدة من خلال برنامج لإجراء المزيد من التغييرات. ونهنئ الأمين العام على تقريره الممتاز الذي يتناول تعزيز الأمم المتحدة، والقيام بالأشياء المهمة وخدمة الدول الأعضاء والعمل سويا بصورة أفضل وتخصيص الموارد للأولويات والاستثمار في الامتياز وإدارة التغيير.

ومن شأن الإصلاحات الواردة في تقرير الأمين العام أن تؤدي إلى جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية قادرة بصورة أفضل على مساعدتنا على تحقيق أهداف الألفية البالغة الأهمية. وعلى المستوى الوطني، تعمل حكومتي صوب تحقيق تلك الأهداف من خلال إدماج مجموعة الأولويات تلك، قبل كل شيء، في السياسات الوطنية.

ويسعدنا كون الأمين العام قد أقر بأهمية إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتفق تماما على أن "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من المتطلبات الأساسية لتحقيق الرؤية التي ينص عليها الميثاق لعالم يعم فيه العدل والسلام"، (A/57/387، الفقرة ٤٥). ولذلك نشيد بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال، وكذلك بمقترحات الأمين العام لتكثيف جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نشدد على أن لكل كائن بشري الحق في التنمية. ويتجسد هذا الحق في إعلان الحق في

والكرامة الإنسانية، والمساواة، والتسامح، والسلام، والأمن الوطني والدولي، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وحكومة سورينام ممتنة لجهود الأمين العام المتواصلة والمجادة والقوية لتحسين حياة الشعوب على هذا الكوكب؛ ونؤيد تماما الأمين العام في مساعيه لتعزيز منظماتنا؛ ونتطلع إلى التحسين المتواصل للأمم المتحدة ونحن مستعدون للإسهام كلما وأينما أمكننا ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

لقد تشرفت سورينام برئاسة اجتماع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال شهر أيلول/سبتمبر، عندما قال الأمين العام، أثناء عرضه لتقريره الحالي على المجموعة، إن الاجتماع كان الأول في سلسلة من الاجتماعات التي يعتزم عقدها مع المجموعات الإقليمية. ولقد طلب التوجيه من البلدان الأعضاء، وكذلك المشورة الفنية من مختلف اللجان.

ولاحظ وفد بلادي مع التقدير أن الأمين العام قد شدد خلال هذه الإحاطة الإعلامية الهامة على عدد من الموضوعات ذات الأولوية، بما فيها تعزيز وحماية حقوق الإنسان وزيادة المساعدات من الدول الأعضاء في هذا المجال؛ وحاجة الأمم المتحدة إلى الاستجابة لمتطلبات المجتمع الدولي والتقدم بخطى أسرع وعلى مستوى أرفع؛ والحاجة إلى تخصيص أفضل للموارد للمجالات ذات الأولوية؛ وتحسين تفاعل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني؛ ومسؤولية المنظمة فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بأفريقيا؛ وتبسيط مهام الأمم المتحدة الحيوية؛ والتنسيق الأفضل في المجال الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في البلدان النامية؛ وتحسين الخدمات المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك إلى الدول الأعضاء بصفة عامة؛ وتعديل أولويات الأمم المتحدة حتى تتوافق مع أهداف إعلان الألفية، وكذلك مع نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عُقدت مؤخرا؛ وتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية؛ وزيادة التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإذا أمكننا، نحن الدول الأعضاء، المتميزين بالانتماء إلى هذه الأسرة الهامة من الدول وما لديها من إمكانيات إنمائية عديدة وهائلة، أن ننجح في توحيد صفوفنا لتحقيق الأهداف الأساسية في هذا التقرير الهام للأمين العام، فيمكننا إذن أن نحقق القيم والمبادئ والأهداف النبيلة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي احترام حقوق الإنسان،